10

في طليعة العَوْلَمة

عالم فرسان العولمة الأمريكية

جيمس ديفيسون هنتر وجوشوا ييتس

بُعَيْد عمليات الإبادة في رواندا روى لي أحد أصدقائي القصة التالية. كان الصديق هناك ممثلاً عسكرياً بصحبة هيئة غير حكومية جالت عى المنطقة. كان الوضع مثيراً للرَّهْبة. لم يكن ثمة أيّة بُنىٰ تحتية قادرة على توفير إمكانية الوصول إلى من هم بحاجة للمساعدة. وبالتالي فقد كانت هناك قوافل تابعة للأمم المتحدة عاجزة، بكل بساطة، عن الوصول إلى أهدافها. حرفياً بقي الوفد جالساً هناك على الطريق مدة ساعات غير قادر على الحركة إلى أية جهة. وحين تمكنوا، أخيراً، من الوصول إلى هدفهم، اكتشفوا أن شركة كوك (كوكا ـ كولا) كانت هناك منذ أسبوعين عاكفة على توزيع ما كان مطلوباً. يا له من أمر مدهش! وصلت شركة الكوك إلى المكان قبل الأمم المتحدة. ليس هذا إلاّ دليلاً ساطعاً على مدى جبروت السُّوق الكوكبية، وهذه الماركة بصورة خاصة... أفترض أن مايكروسوفت ستكون هناك هي الأخرى إذا شاءت.

ـ أحد كبار مسؤولي بورتر نوفلّي

لقد أَفْرَزَتْ الولايات المتحدة ما أَطْلَقَ عليه أحد المراقبين اسم «طوفان

حقيقي من المنتجات الصناعية» التي ما لبثت الآن أن باتت من مسلَّمات الحياة البديهية حول العالم. فالـ ATM (الراوي الآلي)، كرة السلة، الهامبرغر، زحّافة التزلج، الهاتف الخليوي، الكومبيوتر، حقيبة الكومبيوتر، البوط الرياضي، طاقية البيزبول، الغسَّالة الكهربائية، بار الحلويات، فرن الميكروويف، عداد مواقف السيارات، آلة التصوير، طائرة الركاب الحديثة، المخزن المريح، بطاقة التحية، البوظة، المشروبات الرياضية، الجينز الأزرق، موسيقى الراب (القرع)، العلكة، بطاقة الائتمان، ناطحة السحاب، وإلخ، موجودة، حقيقة، في كل مكان. وبالفعل فإن أشياء كثيرة مما نعتبرها تجسيداً للعولمة إن هي إلاّ أشياء أمريكية دونما حاجة لأي جدل من حيث المنبع والطابع على حد سواء. إن محلات الماكدونالد (التي تقدم الطعام لعشرين مليوناً من البشر في العالم يومياً)، محطة الإم. تي. في MTV (التي تتواصل مع نصف مليار إنسان في السنة، مؤسسة هوليوود (التي تنتج 85 بالمئة من الأفلام الأكثر رواجاً في العالم)، مايكل جوردان، وهو نفسه صَنَم كوكبي معبود (الذي يحقق ما يزيد عن عشر مليارات من الدولارات خلال حياته الفنية مقابل سلسلة من المشروعات التجارية الكوكبية)، إلخ، ومعها الثقافة الشعبية، الأطعمة، ورموز الموقع الأمريكية، كلية الحضور وصارخة.

ومع ذلك فإن الانبهار شبه الشامل بالأشياء الأمريكية ليس محصوراً بثقافة أمريكا الشعبية. ففي الأعمال الإنسانية ـ الخيرية، ثمة مؤسسات أمريكية تحتل المراتب الطليعية السائدة على صعيد الرعاية وتقديم المساعدات السَّخيّة. في سنة 1994 م وَحْدها، قدمت المؤسسات الأمريكية ما قُدِّر بحوالى 966 مليوناً من الدولارات لأغراض إنسانية، تعليمية، وغيرها، خارج الولايات المتحدة. وفي عالم المال نجد أن كبريات بيوتات الاستثمار والشركات متعددة الجنسيات هي بيوتات وشركات ذات أصول أمريكية، فضلاً عن أن المعاهد الاختصاصية النُّخْبَوية التي تضطلع بمهام تدريب إداريها هي الأخرى أمريكية. بين شركات

فورتشن 500 في 1999 م ثمة ست شركات أمريكية، ناهيك عن أن الشركات الواحدة والثلاثين الأوفر ربحاً في العالم كلها تتخذ الولايات المتحدة مقراً لها.

وفق جُل المعايير ـ الواردات الإجمالية، الأصول الخارجية، الفروع الأجنبية، عدد المستخدمين الأجانب، إلخ... تحتل الولايات المتحدة مرتبة الريادة الاقتصادية الكوكبية دون منازع. وكذلك في الدين نرى أن المذهب الإنجيلي الأمريكي، الذي قد يكون مجسِّداً لإحدى أكبر الحركات الاجتماعية في العالم، دائبٌ على تقديم مقادير استثنائية من الموارد والمساعدات المالية، التعليمية، والفنية إلى الإنجيليين في أرجاء العالم. فالتنظيم شبه الكَنَسي المعروف باسم جيش المسيح (معسكر شن حملة صليبية لصالح المسيح Campus Crusade for Christ)، قام بعرض الفلم الذي أنتجه بعنوان **فلم يسوع** في أكثر من مئتي بلد، مترجماً إلى 446 لغة، فشاهده مليار وثلاثمئة ألف نسمة حول العالم. وكذلك فإن مؤسسة **ركِّز على العائلة!** تفاخر بأن برنامجها الإذاعي الطليعي الذي يعده الدكتور جيمس دوبسون مسموع يومياً من قبل أكثر من 660 مليوناً من البشر في خمسة وتسعين بلداً. لا غرابة، إذن، أن «الأَمْرَكَة» غالباً ما تُعْتَبَر مرادفة لعملية العولمة ذاتها.

من الواضح أيضاً، في الوقت نفسه، أن العَوْلَمة ليست مجرد أَمْرَكَة مكتوبة بالخط العريض. فنحن نعلم أن هناك مجتمعات وأماكن في أرجاء أخرى من العالم غير متشابهة إيجاباً أو سلباً في استقبال طيف واسع من المنتجات الثقافية المادية والرمزية المستوردة من أسواق الولايات المتحدة. فاستهلاك الماركات الكوكبية، سواء أكانت منتجات فعلية أم نُسَخاً مقَلَّدة، يشكل في الغالب فرصة للتطوير كما للاستيعاب الثقافيين، للتوفيق كما للتجانس، للمقاومة كما لاستثارة الحماس. وبالتالي فإن السلع، التكنولوجيات، والرموز المبتكرة داخل الولايات المتحدة غالباً ما تتعرض، لدى استلامها، على الرغم من أنها «مشحونة»، بالتأكيد، بقدر كبير من الشحنة الثقافية عند عبور الحدود،

التأثيرات قوى التدجين والتهجين. أمّا عملية استكشاف جملة المعاني التي ينطوي عليها ذلك كله فستبقى مهمة شاغلة للباحثين لسنوات قادمة.

غير أننا نبقى، آخر المطاف، في مواجهة الواقع الحالي المتمثل بالدور الأمريكي القوي بل الطاغي والمهيمن في عمليات العَوْلَمة. كيف نستطيع فهم الآليات الداخلية لهذا الدور؟

سنقوم في هذا الفصل باستكشاف ما يعنيه هذا الواقع بالنسبة إلى أولئك الأمريكيين الذين يضطلعون فعلاً بمهمة إنتاج «ثقافة عالمية» ـ تلك النُّخَب على أصعدة الأعمال، الثقافة الشعبية، السياسة، والعقيدة، التي تؤلف طليعة العولمة. ما طبيعة تجارب هذه النخب على الجبهات الأمامية لهذه التحولات الانقلابية التاريخية ـ العالمية؟ كيف تتصور العالم الذي تساهم في خَلْقه؟ وما الذي يقوله لنا هؤلاء الرجال والنساء، والمنظمات التي يقودونها، عن النظام الكوكبي المعقَّد الذي لا يزال في طور التشكل؟ إنها، بطبيعة الحال، نُخَب «أممية ـ كوزموبوليتية» دائبة على إيجاد ثقافة كوزموبوليتية، ولكن ما طبيعة هذه النزعة الكوموبوليتية؟

عن طريق معاينة جملة الإيديولوجيات المفصحة عن رسائلها البرنامجية والتنظيمية الرسمية، جملة الممارسات الاجتماعية الداعمة لتصرفاتها اليومية المكرورة الروتينية، والبُنْيَة التحتية الثقافية النافذة التي تشكل أكثر افتراضاتها والتزاماتها المعيارية والمبدئية جذرية، نستطيع أن نتوصل إلى صيغ مهمة من التمييز النَّظَري كما نستطيع أن نتنبه إلى وجوه تباين أقل وضوحاً. فحياة هذه النُّخَب، تجاربها، ووجهات نظرها، ليست إلاَّ موشوراً نستطيع من خلاله أن ندرك طبيعة جملة التحولات الاجتماعية والثقافية الكبرى التي نطلق عليها اسم «العولمة»[1].

فروق باقية

على السطح نرى أن طلائع العولمة والمنظمات الممثلة لها معقدة إلى حد الإرباك. فما القواسم المشتركة الممكنة بين الإم. تي. في MTV، نادي السيبرا، مؤسسة فورد، محلات ماكدونالد، محلات مريل لينتش، وجيش المسيح (مقاتلي الحملة الصليبية دفاعاً عن المسيح Campus Crusade for Christ)؟ إن بناها الإدارية، مجموعة «السلع» و«الخدمات» التي توفرها، كتل المستفيدين من تلك البضائع، دوافعها والتزاماتها المؤسساتية المختلفة، فضلاً عن خطوطها التنظيمية الحمراء، شديدة التباين. بل وثمة ما هو أكثر من ذلك؛ نجدها، في أحيان كثيرة، متجابهة، متضاربة، ومتناقضة، في حالة صدام حول إيديولوجيا العولمة نفسها وعملية قيادتها وتوجيهها.

لننظر، أولاً، إلى بعض التوترات الإيديولوجية. ثمة منظمات أمريكية عاكفة، بفعّالية، على **تصدير** برامجها الأخلاقية والإيديولوجية إلى الخارج بأساليب تعكس الصراعات التي تخوضها محلياً. كما هي الحال في الولايات المتحدة تبقى نقطة الخلاف الرئيسية متمثلة بالإجهاض غير أنها تمس أيضاً عدداً من المسائل الأوسع ذات العلاقة بالجنس، العائلة، والتعليم.

يظل الخلاف حول الإجهاض رمزياً بشكل خاص. ثمة جماعات مصالح خاصة تقدمية وتقليدية افتتحت مكاتب وشغّلت أجهزة في أرجاء العالم في سبيل كسب تأييد الحكومات الأجنبية لمواقفها المتباينة. فرئيس فوكس لقسم العائلة الدولي والتسويقي يقر صراحة أن حروب أمريكا الثقافية يتم خوضها في ميادين أجنبية. يقول: «أعتقد أن أناساً من الغرب في المقام الأول ـ أناساً من أوروبا الغربية والولايات المتحدة ـ يخوضون هذه المعارك في أماكن مثل البيرو، غواتيمالا وكوستاريكا. أساساً، نحن نجابه بعضنا البعض حول فلسفاتنا المتباينة». أمّا نائب مدير البرامج الدولية لتنظيم الأسرة في أمريكا فقد سلَّم

بالأمر قائلاً: «إنَّه لَواقعٌ. هذه الجماعات المناوئة للاختيار باتت كوكبية، ومثلها، أيضاً، فَعَلَتْ الجماعات المؤيدة للاختيار».

تقوم التكتيكات على استهداف التأثير في حملة المؤسسات الحقوقية، السياسية، والتعليمية، لدى المجتمعات المختلفة. نموذجياً، تحاول «كسب صانع القرار المفتاحي»، سواء أكان رئيساً للدولة، سيدة أولى، وزيراً للتعليم، أم وزيراً للعدل. تحدث الإداري من برنامج تنظيم الأسرة مسلِّطاً الضوء على حقيقة أن «مناوئي الاختيار في الولايات المتحدة يخوضون حملة شديدة التركيز في سبيل ممارسة التأثير وصولاً إلى إصلاح القوانين في مختلف أرجاء العالم. ففي بولونيا مثلاً

> جرى للتَّوْ حَظْر تحليل سائل الرحم، باعتباره تمهيداً لاحتمال قيام المرأة بالإقدام على الإجهاض... وهذه العملية ممولة بصورة مباشرة من قبل الحركات المناوئة للإجهاض في الولايات المتحدة. يمكنك رؤية هذه المبادرات حاصلة في كل من إيرلندا وجنوب أفريقيا أيضاً. إنها حركات نشيطة جداً. حيثما يكون الإجهاض مشروعاً، تَبْذُل جهوداً كبيرة من أجل وضع العراقيل أمام الحصول عليه.

لا غرابة، إذن، أن تقوم منظمة **رَكِّزْ على العائلة** بإضفاء ثوب مشابه على نشاطات تنظيم الأسرة قائلة: «تقوم بعقد الندوات الكوكبية للحديث عن الكثافة السكانية المفرطة. ثم تدافع عن الإجهاض بوصفه رداً على الزيادة السكانية الكبيرة. إنها شديدة العدوانية». وكما هي الحال في الولايات المتحدة فإن الخصومات بين مثل هذه الجماعات لا تنتهي.

عواقب الرأسمالية الكوكبية

ثمة مصدر خلاف ثان وأكثر بروزاً بين مجموعة المنظمات والنخب

الكوكبية ألا وهو منبع الصراع حول آثار الرأسمالية الكوكبية. وقد تجلى ذلك بأوضح صوره في مظاهرات كانون الأول / ديسمبر 1999 م الاحتجاجية اعتراضاً على اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل، على اجتماع البنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن العاصمة في نيسان / أبريل 2000 م، وعلى غيرهما من المناسبات. لقد نشأت حركةٌ متنامية، جيدة التنظيم، متشابكة، وبارعة إعلامياً، بقيادة عدد من الروابط، الجمعيات، التحالفات، ومراكز البحث العابرة للحدود القومية مع العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل المنبر الدولي للعولمة، مشروع المُنْعَطَف، المواطن العام، أصدقاء الأرض، والتبادل الكوكبي. أمّا القضية المطروحة فمتمثلة بإيجاد أفكار بديلة حول أفضل سُبُل بلوغ الخير الكوكبي العام في ظل شروط العَوْلَمَة المعاصرة.

يكمن جوهر النقد الموجَّه إلى مؤسسات معينة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين في أنها متواطئة على خَلْق وإدامة «نظام اقتصادي كوكبي قائم على الهيمنة» لا يخدم سوى مصالح الشركات القوية متعددة الجنسيات. فقد قالت نشرةٌ صادرة عن إحدى الحركات أن «صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية هما الأداتان المتقدمتان والأوليان المتعاونتان مع اندفاع الولايات المتحدة باتجاه الهيمنة على العالم وتعظيم أرباحها على حساب العمال والشعوب المقهورة»[2]. ثمة ناشط يَصِمُ الولايات المتحدة، على هذا الصعيد، بأنها كرسْنُ الوَحْش»[3]. [منبع الشر].

من وجهة نظر هؤلاء الحركيين لا يختلف الإطار الاقتصادي والسياسي الكوكبي الحالي عن نظيره الذي كان موجوداً في أوج النظام الاستعماري - الكولونيالي الغربي. لعل الفرق الملحوظ الوحيد، بالفعل، هو أن ما كان يُعرف باسم «الكولونيالية» بات اليوم مزيَّفاً عبر إلباسه ثوب «التنمية». وعلى الرغم من أن موجة اللَّبْرَلَة والخصخصة المحمومة للأسواق الوطنية اليوم، مصحوبة بخطط «تعديلات هيكلية» قاسية وثقيلة الوطأة، لا تتم إلاّ باسم تنمية العالم

الثالث ولصالح فقراء الكوكب ومحتاجيه، فإنها لا تفيد، عملياً، سوى نُخْبة العالم الغنية والقوية. وما هو أكثر من ذلك، برأي المنقدين، أن هذه المنظمات تبقى، من جميع النواحي العملية، منظمات تحكُّمة متسلطة، أوتوقراطية: صحيح أنها قد تتظاهر بأنها ديموقراطية غير أنها تظل في الحقيقة، وبأكثريتها، غير خاضعة لمحاسبة الجمهور ورقابته. وكما قال رئيس المنبر الدولي للعولمة، فإن منظمة التجارة العالمية WTO، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي IMF، تؤلف «ثلاثياً غير مقدس» أو «مثلثاً حديدياً» «ألحق أكبر الأذى بالناس وبكوكب الأرض وكأنه لم يوجد إلاّ لمثل ذلك الغرض»[4].

تؤكد الآراء السائدة أن الهدف الأول والأخير لمثل هذه المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية التي تتحكم بها هو الرِّبْح ـ دون أي اهتمام برخاء البشرية، بالتقاليد الثقافية، أو بمنظومات كوكب الأرض البيئية. وعلى الرغم من عدم مشاركته في الاحتجاجات الأخيرة وفي معالجة الخلافات القائمة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية، فإن أحد كبار نواب رئيس **الرؤيا العالمية للبرامج الدولية** يطرح السؤال التالي:

> إذا جرَّدْتَ شركة كوكاكولا من دافع الربح، فهل ستبقى موجودة؟ إذا جرَّدْتَ محلات ماكدونالد من دافع الربح، فهل ستبقى موجودة؟ لم تنطلق هذه المؤسسات في سبيل إحداث انقلاب في القيم، أو من أجل بناء مجتمع أفضل... يبقى السقف متمثلاً بالربح.

إن السعي غير المشروط إلى تحقيق الرِّبْح هو الذي يحرك أنصار البيئة الكوكبيين أيضاً ويدفعهم إلى الاحتجاج. فمدير **نادي سييرا للبرامج الدولية** طرح المسألة على النحو التالي:

> نحن لا نريد حرمان أحد من وظيفته، غير أننا لا نريد، في الوقت نفسه، تقويض البيئة. إننا نؤيد أنصار البيئة في البلدان الأخرى،

أولئك الذين يتطلعون إلى النوعية نفسها من الحياة وقوانين حماية البيئة ذاتها التي تتمتع بها في هذا البلد. يكمن سبب ذهابنا إلى سياتل للاحتجاج على منظمة التجارة العالمية في تشكيل هذه الاتفاقيات التجارية تحدياً جذرياً لقوانين البيئة ليس في هذا البلد فقط، بل في أي بلد يفرض قيوداً على التجارة. لنا مشكلة مع ذلك ـ وأنصار البيئة في البلدان الأخرى هم مثلنا.

لعل أكبر هواجس هؤلاء هو احتمال قيام العَوْلَمَة بتوسيع الهوَّة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء في العالم. فمدير القيادة الاستراتيجية لمنظمة **الرحمة الدولية** قارب هذه المشكلة، كما تتجلى في أمريكا الجنوبية قائلاً: «ليس الأمر على صعيد العولمة الاقتصادية إلاَّ تنيناً ذا رأسين. ففيما يحرّر البعض من أعباء الحياة اليومية ومتاعبها الثقيلة، يؤدي في الوقت نفسه إلى خلق الأحياء الفقيرة في مدننا. يكفي عبور الحدود إلى المكسيك. ما كان بوسعنا أن نعامل الأمريكيين بهذه الطريقة وننجو بجلودنا».

عَبَّر المدير التنفيذي لمؤسسة كينلان البحثية، غرينبرغ (مؤسسة استشارات سياسية أمريكية عن موافقته قائلاً: أخشى أن يصبح التمايز بين «من يملكون» و«من لا يملكون، أكثر حدة في هذا البلد كما في أرجاء العالم». ثمة موظف كبير في قسم التخطيط في **البرامج الدولية** لتنظيم الأسرة، أفصح عن العاطفة ذاتها إذ قال: «إن الهوة بين الأثرياء والفقراء تَكْبُر باضطراد. لقد وصلت إلى أسوأ حالاتها في أمريكا اللاتينية، خصوصاً في البرازيل والأرجنتين». هذا وقد تحدث نائب رئيس منظمة **رؤية العال** عن احتمال وقوع صراعات خطيرة على هذا الصعيد. يقول: «أعتقد أننا نسير نحو حدوث صدام بين الأغنياء والفقراء. ونحن نرى هذا متشكلاً بصيغ مختلفة منذ الآن ـ ثمة حركات الهجرة، النازحون الداخليون، أحداث العنف في المراكز الحضارية، إلخ. وهذه المشكلات لن تزيد إلاَّ تفاقماً. وبالتالي فإن المستقبل لا يبدو لي مشرقاً».

وناشطاً من خلال استراتيجياته الخاصة بمركز كارتر، يرى الرئيس السابق كارتر نَفْسُه «أن الفرق بين الأغنياء والفقراء هو جوهر القضية الماثلة أمام الألفية الجديدة»[5].

غير أن من الأساسيّ في الوقت نفسه أن نلاحظ أن الشرائح الأكثر معارضة لتأثيرات الرأسمالية الكوكبية أنفسهم ليسوا معادين بصورة نموذجية للعولمة بحد ذاتها. وشبكاتها الكوكبية بالذات تشي بذلك. يقول مدخل **مشروع الاقتصاد العالمي**: «إننا، نحن الناس، نتوحد عبر إقامة حركة دولية لمنع مصالح الأعمال من حصر مكاسب العولمة الاقتصادية في دائرة نُخْبوية ضيقة»[6]. فهؤلاء المعارضون يحلمون بعَوْلَمَة أَلْطَف وأكثر رأفة، عولمة أعدل على الصعيد الاقتصادي، عولمة ديموقراطية حقاً، سليمة بيئياً.

أمّا القيادات في الأوساط الدولية للأعمال والمال فترى الأمور من منظار مختلف تماماً. تكاد هذه الأوساط تتفق فيما بينها على أن أولئك الذين يقاومون التجارة الحرة والتدفق الكوكبي لرأس المال ـ سواء أكانوا من المحتجين على منظمة التجارة العالمية أم وطنيين محليين دائبين على مقاطعة بل وحتى نهب الامتيازات، الفروع، الماركات، والسلع الكوكبية ـ مسؤولون عن التسبب في إلحاق المزيد من الأذى بالناس وبالبيئة التي يزعم المحتجون أنهم يدافعون عنها. فأحد الإداريين المخضرمين الذي أصبح الآن مستشاراً لمؤسسة **آرتشر دانييلز ميدلاند** يدّعي أن «بعض أنصار البيئة يعرقلون إطعام الناس وإطعامهم بصورة جيدة». يرى أن

> لدى هذه الجماعات برامج خفية كارثية بالنسبة إلى بيئة كوكب الأرض. انظروا، مثلاً، إلى حركة معاداة العِلْم والتكنولوجيا. فموجة الخوف من التكنولوجيا الحيوية والأطعمة المعدَّلة جينياً تهدد قُدْرَتَنا على زيادة إنتاج الغذاء. لن يكون البديل سوى حَرْث أراض هشَّة ومواطن الحيوانات البرية طلباً للغذاء.

يصح المنطق نفسه، حسب رأيه، بالنسبة إلى أولئك الذين يعارضون التجارة الحرة:

> أولئك الذين يقفون في وجه التجارة المحررة يخفقون في إدراك حقيقة أن من شأن نظام السوق الحرة أن يشكل أفضل الطرق لضمان إطعام الناس بأسعار قابلة للتحمل، وبأساليب قابلة للدوام بيئياً. ثمة اتحادات عمالية معارضة لإشاعة الليبرالية، غير أنها تغفل حقيقة أن التجارة الحرة تزيد من الصادرات، الأمر الذي يؤدي، بدوره، إلى خلق فرص عمل، والوظائف المرتبطة بالصادرات هي وظائف ذات مُرَتَّبات أعلى.

في هذه الأوساط تبقى الفوائد المترتبة على الأعمال بالنسبة إلى المجتمعات التي تعمل فيها أكبر بما لا يقاس من أية تأثيرات سلبية. قال أحد نواب رئيس قسم الاتصالات في مؤسسة ماكدونالد: «إنه لأمر محزن حقا».

> خذوا مثال فرنسا ـ أعتقد أن النشاطات المعادية لمحلات ماكدونالد في الأشهر الأخيرة كانت بالغة السوء، باختصار. إن الحقيقة هي أن نسبة تزيد عن 80 بالمئة من منتجاتنا وعمليات تغليفنا في فرنسا هي بضائع فرنسية. فنحن شركة فرنسية هناك. لنا مساهمتنا الكبيرة في الاقتصاد الفرنسي. نقوم باستخدام عشرات الآلاف من الفرنسيين. ندعم المزارعين الفرنسيين ونشتري منتجات زراعية فرنسية. تقول وجهة نظرنا إن كل من يريد اللجوء إلى العنف لاختطاف عناوين الصحف يسير في الاتجاه الخطأ ـ كما هو حاصل بالفعل بالنسبة إلى فرنسا.

ذلك هو السبب الذي يجعل المسؤولين التنفيذيين في أوساط المال والأعمال الدولية يرون التحولات المصاحبة للعَوْلَمَة بأزهى ألوانِها فقط. فالموشور الذي من خلاله ينظرون إلى هذه المكاسب الإيجابية هو السوق

بالذات، حيث عَدُّ الشَّخْصُ العادي مستهلكاً كوكبياً تتسع دائرة خياراته الاقتصادية. تبعاً لوجود أسواق محررة، مترابطة، كما تتنامى قائمة حرياته الاجتماعية والسياسية تبعاً لإشاعة الديموقراطية في الإعلام. تأتي المحصِّلة الصافية متمثلة بقَدْر غير مسبوق تاريخياً من تمكين الفرد ـ وهي محصلة «لا يمكنها إلاّ أن تكون خيراً» برأي نائب رئيس العلاقات العامة الدولية لشركة إي. تي. آند تي AT & T. ومن وجهة نظر مسؤول في إحدى الشركات، يبقى المستقبل:

> مكاناً لحشد هائل من الخيارات الاستهلاكية حيث تبادر أسواق الرساميل الكوكبية إلى توفير خيارات خرافية من المنتجات، من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات، من السَّفَر الافتراضي، ومن التحول إلى بؤرة غير عادية يكون فيها المستهلك مَلِكاً. ستبقى بضعة أماكن قليلة يتعرض فيها المستهلكون للحرمان من قبل دول متخلفة تحاول الحيلولة دون الوصول... [ولكن بصورة عامة] أعتقد أن مداخيل الكتل السكانية في العالم سوف تكون أفضل بعد خمسين سنة من الآن فضلاً عن أن التكاليف النسبية للخدمات سوف تنخفض. سيكون ثمة قدر أكبر من التقدير لأوجه الاختلاف مقارنة بأوجه التشابه.

ليس المسيحيون الإنجيليون أقل حماساً حول مصائر عقيدتهم في ظل ظروف العولمة. فنائب رئيس منظمة **ركِّزْ على الأسرة** قال: «أعتقد أنه أمر مدهش، أعتقد أن للعقيدة المسيحية فرصة هائلة في سياق العَوْلَمَة». أمّا أشقاء الدين في **التحالف المسيحي الديني** فيعزون ما يعتبرونه تنامياً لعملية إشاعة الديموقراطية في العالم إلى تأثير دينهم واتساع انتشاره: «إن المسيحية كحركة كوكبية هائلة الجبروت. باتت تأثيراتها الاجتماعية ـ الحرية، تحديداً ـ ملموسة في سائر أرجاء العالم».

انطلاقاً من الأمل بقُدْرة العالم على حل إحدى المشكلات «الكوكبية» الحديثة، قال أحد تنفيذيي مؤسسة **بورتر نوفيلي** ما يلي:

> أعتقد أننا سنكون أكثر فعالية فيما نحن متوجهون إليه. سنصبح متواصلين أفضل بما لا يقاس. سنغدو أكثر كفاءة. أعتقد أن المثال الأكبر المؤكِّد في السنة الأخيرة لصحة ما أقوله هو ما حدث مع Y_2K. لم نشهد أي حديث دولي كبير... ذلك هو ما يعصف بعقلك. يمكنك أن تواجه مشكلة قابلة للمعالجة على مستوى كوكبي فلا تتعرض للانهيار. إنه لأمر مثير للدهشة بصورة لا تُصدق.

ليست هذه إلاَّ أمثلة عن القوى الرئيسية الكامنة وراء التوترات الشائعة داخل طليعة العَوْلَمَة. وهذه النخب تختلف من حيث الأهداف والتطلعات، بل وتتصادم فيما بينها، عند منعطفات متباينة، حول مضمون تلك الأهداف. إذا كانت هذه النخب نوعاً من الموشور، فإن القصة التي ترويها عن النظرة الأولى تبقى، إذن، بعيدة كل البعد عن أن تكون متماسكة.

على الرغم من أن هذه الاختلافات تنطوي على أهمية كبيرة، فإن من الصعب معرفة مدى قدرتها على التأثير والفعل. فالفروق التي تقوم بصب الزَّيْت على نار هذه النزاعات تبدو، في حقيقة الأمر، أقرب إلى أن تكون مشروطة في ضوء كل ما هو مشترك ثقافياً بين جميع فرسان العولمة هؤلاء.

أوجه شبه غير عادية

ثمة، على أية حال، نوع من الهامش في الحياة التي يعيشها هؤلاء التنفيذيون وفي وجهات النظر العالمية التي يعتمدونها. فرغم جميع الفروق المعقدة المميزة لمختلف النُّخَب العولمية الأمريكية ومنظماتها، لا يجد المرء صعوبة كبيرة في الاهتداء إلى عدد غير قليل من أوجه الشبه المهمة فيما بينها.

فتحت قشرة النزاع الإيديولوجي المكشوف، ثمة جملة من أوجه الشبه المتجذرة في ممارساتها الاجتماعية، كما في مجموعة التطلعات، المواقف، والقيم التي تنبع من تلك الممارسات.

حياة في فقاعة

عاينْ أولاً جملة السمات الأساسية والملموسة لتجربة يوم العمل عند هذه النُّخَب. إن التنفيذيين الذين قابلناهم يعيشون ويعملون في عالم قائم على السفر المتواصل، على الصعيدين المادي والافتراضي. فمقدار الوقت الذي ينفقه هؤلاء على السَّفَر إلى مختلف أرجاء الكرة الأرضية يتأرجح تأرجحاً ملحوظاً إذ يبقى في حدود 25 بالمئة من الوقت في بعض الحالات غير أنه يصل إلى 60 بالمئة في حالات أخرى. غير أنهم نادراً ما يذهبون إلى أقاليم نائية أو بدائية من العالم؛ يتوجهون، بدلاً من ذلك، وبصورة شبه دائمة إلى مناطق حَضَرية كبيرة، عواصم أجنبية، ومراكز إقليمية للثقافة والتجارة مثل طوكيو، لندن، هونغ كونغ، وساوباولو.

وحين لا يكونون في الخارج مادياً، يبقون، بصورة شبه متواصلة، في حالة تفاعل مع زملائهم، شركائهم، ومرؤوسيهم المبعثرين على سائر أرجاء العالم. وهذه التفاعلات، بالنسبة إلى البعض، تتكرر ساعة بعد أخرى. ليس هذا مقصوراً على النخب في أوساط الأعمال الدولية فقط، إنه يمس أيضاً أولئك العاملين في وكالات الإغاثة والتنمية، في شبكات الأخبار وتوفير أسباب اللهو، إلخ. قام أحد مسؤولي إي. تي. آند تي. AT & T بوصف أسفاره الكوكبية على النحو التالي:

> أجول على آسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا، كندا، كلها. أزور بصورة رئيسية كلاً من لندن، باريس، فرانكفورت، هونغ كونغ، بكين، شانغهاي، طوكيو، ساوباولو، ريوديجانيرو، مدينة

المكسيك، تورنتو، وأوتاوا. إنها عواصم قومية باستثناء البرازيل والصين، حيث توجد مراكز حضرية أخرى.

قال نائب رئيس المكتب الاستراتيجي للتسويق وتوجُّهات البحث في كوكا ـ كولا ما يلي:

ربما أقضي سبعة أيام عمل في الميدان في الشهر، سبعة من عشرين أطوف حول العالم كله. سأذهب إلى الشرقين الأوسط والأقصى مدة خمسة أسابيع في السنة. سأذهب إلى أوروبا هذه السنة حوالى خمسة عشر أسبوعاً لا لشيء إلاّ لأن القضايا البلجيكية بالغة الحدة بالنسبة إلينا هذا الصيف. أذهب إلى أمريكا اللاتينية يومين اثنين كل شهر. ربما أذهب إلى أفريقيا مرتين في السنة. إجمالاً، زُرْتُ سبعين بلداً في العالم، واشتغلت في أربعين بلداً مختلفاً.

أمّا نائب رئيس **رؤية العالم** للبرامج الدولية فقد قال:

بين شهري تشرين الأول / أكتوبر وكانون الأول / ديسمبر، كنت في كوسوڤا، سري لانكا، البرازيل، السنغال ـ مع كل من سياتل وكاليفورنيا أيضاً، اللتين أعتبرهما عالماً آخر، بلداً آخر. ربما أُجري اتصالين هاتفيين دوليين كل يوم. هذا الصباح كنت أتحدث مع أناس في كوسوڤا. تكلمت مع آخرين في كوستاريكا يوم أمس.

هذا وقد اعتبر رئيس جمع الأنباء العالمية في السي. إن. إن CNN نفسه مسافراً دائماً بطريقة تنم عن الاستخفاف قائلاً: «زُرْتُ كوريا الشمالية تسع مرات، ذهبتُ إلى العراق تسع مرات، كنت في الصين أربعين مرة، زرت كلاً من الصومال والبوسنة، ذهبت إلى كوبا عشر مرات. وفي نهاية هذا الأسبوع سأغادر إلى بلغراد. نعم أنا رحّالةٌ دائم».

هؤلاء التنفيذيون يسافرون مرات كثيرة ويغطُّون مساحات شاسعة فلا غرابة إذن أن الأماكن التي تتم زيارتها لا تلبث أن تبدو متشابهة، مما يتمخض عن إحساس غريب بالزمان والمكان: إحساس بأنهم قادرون، حرفياً، على أن يكونوا في أي مكان من العالم دون أن يكونوا في أي مكان محدد.

ثمة أحد نواب الرئيس في معهد آسبن وصف إحدى التجارب على النحو التالي:

> أتذكر أنني حضرت اجتماعاً في ميامي، في يوم واحد فقط. سافرت مدة ساعتين جواً. خرجت من المطار، ركبتُ سيارة أجرة، ذهبت إلى مبنى مكاتب من الزجاج، حضرتُ اجتماعاً وتناولت طعام الغداء في مطعم فاخر داخل المبنى نفسه، حضرتُ مزيداً من الاجتماعات، خرجتُ، ركبتُ سيارة أجرة، عدتُ إلى المطار، كان ممكناً لي أن أكون في أي مكان من العالم في الحقيقة. كانت تجارب مشابهة، على الصعيد الدولي ـ وإن امتدت، بوضوح، أكثر من يوم واحد فقط. أذهب إلى مكان معين، أنجز عملاً، أقفل راجعاً بصورة مباشرة.

إن جزءاً كبيراً مما يؤدي إلى خلق مثل هذه التجربة السوريالية يكمن في البيئة المادية بالذات؛ فهي نادراً ما تتغير. وهؤلاء المسافرون الأمميون من مكتبهم الأصلي في إحدى المدن الأمريكية الأكبر إلى مطار دولي، يطيرون إلى مطار دولي آخر في مكان ما من العالم، يديرون الأعمال، يحضرون مؤتمراً أو ندوة، أو يتولون مهمة قيادة اجتماع في فضاء مكتبي شبيه بمكتبهم الأصلي، ثم يعودون في غضون أيام قليلة.

أحياناً تُتاح للمسافر فُرْصَةُ التسوق لبعض الوقت أو الاطلاع على بعض الآثار والمشاهد المحلية، ربما رحلة أو جولة ثقافية قبل اختتام زيارة العمل. مرة أخرى يجيد النفيذي من معهد آسبن وصف تجربة مشتركة يعيشها فُرْسان

العَوْلَمة. يقول: «صراحة، حين تذهب إلى عدد كبير من هذه الاجتماعات... فأنت في فندق. فندق كبير حقاً. والفنادق تبدو جميعاً متشابهة. تتبادل الكلام السطحي العابر مع جميع هؤلاء الناس الآتين من سائر أرجاء العالم... تخرج لتناول العشاء، تكون شديد الحرص على التمسك بالتقاليد والأعراف، وقد تتمكن من الخروج قليلاً لشراء بعض الأشياء، وبعد ذلك تعود».

تتقاسم العوالم التي يتحرك فيها هؤلاء الرجال والنساء في طوافهم حول الكرة الأرضية تشابهاً لافتاً في أماكنها الأصلية حيث لدى الكثيرين الأسبابُ ذاتُها لتوفير الرضى، الراحة، والمتع الجسدية ـ جميع الأشياء من المياه المعدنية ومرافق الكمال الجسماني إلى خدمات الأعمال التنفيذية مثل البريد الإلكتروني والفاكس، إلى التلفزيون الفضائي، العشاء الفاخر، والغُرَف ذات الطراز الغربي. وبالتالي فإن نائب رئيس البحوث والتخطيط في الإم. تي. في MTV عَلَّق قائلاً: «كل من يتولى اتخاذ القرارات حول نوعية المتع الجسدية الموفَّرة لمسافري الأعمال يقوم بخدمة تنفيذيي الأعمال الأمريكيين. فحين يصل الأمر إلى الطعام ثمة عدد كبير من المطاعم ذات الطراز الأمريكي أو الموازية لها على صعيد الخدمة، التصميم، ومستوى الراحة».

ينتقل شعور الإلفة والحميمية السائدة في عوالمهم الحياتية إلى الناس الذين يتفاعلون معهم. وبالفعل فإن أولئك الذين يرتبطون بهم ـ سواء أكانوا أمريكيين آخرين أم من مواطني بلدان أجنبية ـ يشكلون، هم أنفسهم، جزءاً نموذجياً من الشبكة الكوكبية. مثلهم مثل أولئك الذين أجرينا المقابلات معهم، نجدهم على درجة عالية من التدريب ذوي تعليم غربي وشهادات غربية في الغالب: يكاد جميع الذين قابلناهم، بصرف النظر عن المهنة أو المنظمة، أن يكونوا حائزين على شهادات عليا في ميادين معينة مثل الاتصالات (الصحافة، العلاقات العامة)، العلوم الاجتماعية (الاقتصاد، علم النفس، الأنتروبولوجيا)، العلوم الطبية، الأعمال، والحقوق.

لاحَظْنا أن أكثر الذين قابلناهم كانوا على بعد بضع درجات عن الانخراط المباشر في الثقافات والأقوام المحلية التي هم في خدمتها. فمدير أحد مراكز كارتر يعترف قائلاً: «نحن نتعامل مع القادة السياسيين ورسميي الحُكْم، مع أولئك المرشحين لأن يكونوا من النُّخبة بصورة واضحة في المقام الأول. لا نصبح شديدي القرب من العوام إلاّ حين نلتقي بنشطاء حقوق الإنسان من السكان الأصليين، غير أن هؤلاء أيضاً يميلون لأن يكونوا نُخَباً محلية».

حتى في الميدان نرى أن أكثر ممارسي العمل الإنساني يتفاعلون في المقام الأول مع مدراء البرامج المحلية وغيرهم من الموظَّفين الميدانيين من أجل وضع، مراقبة، وتقييم المبادرات التنظيمية المختلفة التي يكونون مضطلعين بالمسؤولية عنها. أضف إلى ذلك أن السّفَر كثيراً ما لا ينطوي على أي عمل ميداني، إذ يبقى مقتصراً على المشاركة في العديد من ندوات الممارسين واجتماعاتهم، التي تُعقد بانتظام مدهش. فنائب رئيس البرامج الدولية لدى نادي سييرا، مثلاً، تحدث عن قضائه للقسم الأكبر من وقت سَفَره متنقلاً من مؤتمر إلى آخر، قائلاً:

> لبعض الوقت كانت ثمة حلقة ثقيلة من اجتماعات الأمم المتحدة المتسلسلة إمّا حول اليونيسيف في الريو، ندوة حول السكان في القاهرة، مؤتمر حول التنوع الحيوي في جُزُر الباهاما... أسافر أحياناً لزيارة منظمات دولية أخرى غير حكومية مهتمة بالبيئة. ذهبتُ إلى كينيا وكنت في نيجيريا للتجول في إحدى المناطق هناك، وكنت في باريس هذا الصيف لحضور اجتماع اليونسكو حول العلوم في العالم. سأسافر إلى كوستا ريكا في الشهر المقبل لزيارة غابات المطر وبعد ذلك ربما أذهب إلى الأردن لحضور اجتماع الـ IUCN في تشرين الأول / أكتوبر.

هناك استثناءات بالطبع. فعدد من هؤلاء المدراء، التنفيذيين،

والمسؤولين لا يتجاوزون حدود هذا العالم شبه المعزول. يبقى أولئك العاملون لدى المنظمات الدولية غير الحكومية الذين تكون مهماتهم التنظيمية متركزة على حماية البيئة، حقوق الإنسان، نشر العقيدة، الإنجيلية، الإغاثة الإنسانية الطارئة، وما إليها، كثيري الانخراط في نوع من التفاعل مع، والتنظيم القاعدي للكتل السكانية التي يخدمونها. فعلى الرغم من أنهم، هم أيضاً، ينزعون إلى البقاء في المراكز الحَضَرية الأكبر في «أكبر الفنادق التي يؤمها المستشارون الدوليون الآخرون»، إذ إن المدير المساعد لبرنامج الديموقراطية لدى مركز كارتر يقر بأن هناك أوقاتاً «يضطر فيها المرء للسفر إلى خارج العاصمة». ثمة استراتيجي من **رؤية العالم** اعترف بأنه، رغم بقائه نموذجياً في فنادق مريحة إلى حد معقول، يمر أيضاً بأماكن أقل ترحيباً بالمسافرين: «في حالات الإغاثة، كما في كوسوفا، ليس هناك أي فنادق... وبالتالي فأنت تجد نفسك مضطراً لاقتسام المأوى مع عاملي الإغاثة والتنمية حيثما هم بالتحديد. يتوقف الأمر كله على سبب الرحلة».

في العالم المأهول بالنُّخَب الكوكبية، تميل هذه التجارب لأن تكون الاستثناء لا القاعدة. حتى حين تكون هناك استثناءات، فإن الأقل عُزْلَةً منها تنشط وفقاً لإملاءات برامجها التنظيمية والمهنية، بدلاً من استلهام الأعراف، التقاليد، والممارسات المحلية. لا غرابة أن تبقى قوانين الزمان والمكان الطبيعيين في هذا العالم مُعَلَّقَة: بأشكال ملموسة تماماً يعيش فرسان العَوْلَمَة هؤلاء داخل قوقعة أشبه بفقاعة اجتماعية ـ ثقافية معزولة عموماً عن التباينات الأقسى فيما بين الثقافات القومية ـ الوطنية.

ثم تأتي اللغة لتزيد الطين بلة؛ قلَّما يكون المرء بحاجة إلى لغة أخرى غير الإنجليزية. فباستثناء عدد قليل من هؤلاء التنفيذيين، وَجَدْنا الأكثرية الساحقة ممن تحدثنا معهم لا يتكلمون أية لغة أخرى غير الإنجليزية. كثيرون منهم سارعوا إلى إضافة الاعتراف بالأهمية الكبرى لمعرفة لغة أخرى، ولكنهم أقروا

بأن الحاجة العملية لا تدعوهم إلى تعلم أية لغات أخرى: بصرف النظر عن المكان الذي يسافرون إليه فهم يستطيعون أن يتدبروا أمورهم بالإنجليزية وحدها.

لقد ظل صدى جواب نائب رئيس الإم. تي. ڤي. MTV يتردد مرة بعد أخرى. فحين طَرَحْنا عليه سؤال: «هل تتكلم لغة أخرى إضافة إلى الإنجليزية؟» أجاب: «لا، لا أفعل». فأتبعنا سؤالنا بسؤال جديد قائلين: «هل لديك آخرون يقومون بترجمة كلامك؟» قال: «ما أجده بالفعل هو أن الحاجة إلى الترجمة تتضاءل... في الكثير من الأحيان أجد الناس ميالين أكثر للكلام بالإنجليزية. إنها اللغة المفَضَّلة». جاء رد نائب رئيس البرنامج الدولي لدى نادي سييرا مشابهاً، إذ قال: «إن لغة الأعمال الدولية هي الإنجليزية، والوضع في ميداننا نحن ليس مختلفاً في شيء. وهو وضع يتيح للأمريكيين فرصة أن يكونوا كسالى. لم أجد نفسي مضطراً لتقوية لغتي الإسبانية، مثلاً، ولم أُعاقب على ذلك حتى اللحظة».

عددٌ من المسؤولين التنفيذيين والإداريين أشاروا إلى أن زملاء لهم حتى من بلدان غير ناطقة بالإنجليزية دأبوا على التواصل بالإنجليزية لدى زيارتهم لأماكن لا يعرفون لغاتها. فنائبة رئيس مؤسسة بورتر توفيلي الدولية للمحاسبة أقرت قائلة: «سَرَّني أن أفاجأ باكتشاف حقيقة أن الإنجليزية موشكة على أن تصبح اللغة المشتركة بالنسبة إلى الأوروبيين، وبالتالي فإن كل من يعمل في الميادين الدولية أو عبر الحدود سوف يمتلك قدراً أساسياً من المهارات باللغة الإنجليزية». وعلى الرغم من أنها تابعت كلامها زاعمة أن هذا صحيح فقط بالنسبة إلى مدراء الشركات العاملين دولياً، فإن كبير استراتيجي مؤسسة الرأفة الدولية شرح الوضع قائلاً: «من المقدَّر أن يكون نصف العاملين لدينا على الأقل من الناطقين بالإنجليزية، لا لأنهم مطالبون بذلك، بل ليقينهم أن من الأفضل لهم أن يتقنوا الإنجليزية إذا أرادوا أن يكونوا متفاعلين مع المنظمة».

ترددت أصداء الملاحظة نفسها على لسان مدير الإغاثة المسيحية الذي أضاف أن الإنجليزية لم تعد لغة الشراكة فقط «بل وقد أصبحت أيضاً اللغة المعتمدة في مجالات تصنيف المعلومات ومعالجتها». وهكذا نرى أن **عدم** التكلم بالإنجليزية تَرَفٌ لا تستطيع إلاَّ القلة القليلة جداً حول العالم الاستغناء عنه، فيما يشكل إتقان الإنجليزية ترفاً ينعم به معظم فرسان العولمة الأمريكيين.

مفردات القاموس الكوكبي

ثمة، مع ذلك، ممارسة لُغَوية أخرى تشكل قاعدة تجربة ونظرة مشتركتين ألا وهي الطريقة التي يعتمدها فُرسان العولمة الأمريكيون في توظيف المفردات المستمدة من العلوم الاجتماعية، حقوق الإنسان، السوق، والتعددية الثقافية. فهذه المفردات توفر العبارات التي تساهم في ترسيخ مرجعية جُمْلة هذه البرامج الكوكبية وإضفاء الصفة الشرعية على أغراضها الغائية الخاصة، ولا تتم صياغة أكثر الالتزامات المعيارية عمقاً وصولاً إلى جعلها ذات معنى إلاَّ في إطار هذه المفردات. وحسب تعبير مدير تنفيذي متميز بقدر استثنائي من النزعة التأملية فإن «كلماتنا تصنع عوالمنا؛ لحظة شروع المرء باستخدام اللغة، يباشر قَوْلَبَة أفكاره ومُثُله العليا جنباً إلى جنب مع أنماطه الذهنية، أي قَوْلَبَة وجهات نظره العالمية».

لننظر أولاً إلى خطاب العلوم الاجتماعية. فسائر النُّخَب الكوكبية تقوم، لمختلف أغراض السياسة العامة، البحوث الاستهلاكية، أو تقييم البرامج، باستخدام لغة العلوم الاجتماعية وتكنولوجياتها لصياغة برامجها ولحل مختلف المشكلات الإدارية والبرنامجية. فكل من شركة كوكاكولا العاكفة على إجراء «البحوث»، نايك الحريصة على استخدام العديد من عينات التسويق، معهد بحوث كينلان لدى اتحاد تنظيم الأسرة في أمريكا وغرينبرغ المهتم بإجراء سلسلة من استطلاعات الرأي والمسوح، المركز الدولي لبحوث المرأة المعروف باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي لتقييم مدى فاعلية برامج الأمم

المتحدة، البرنامج الأمريكي للمساعدات التنموية USAID، والبنك الدولي، وجيش المسيح (معسكر المسيح للحملات الصليبية) الدائب على توظيف التحليل الكمي في «أنظمة متابعته الكهنوتية» في سبيل ضمان «مواكبة كل ما يحصل في الحركة وحولها»، تلوذ بتكنولوجيات العلوم الاجتماعية الخاصة بالقياس، التنظيم، والتقييم طلباً للمرجعية التي تبرّر العمل وحسب، بل والتماساً للمصطلح الذي يتم توظيفه يومياً في سبيل إنجاز هذا «العمل» في الوقت نفسه.

ليس غريباً أن نجد في المنظمات الدولية غير الحكومية INGOs، مثلاً، أساتذة علوم اجتماعية مدرَّبين مهنيّاً بين القيادات، وأساتذة علوم اجتماعية داخل صفوف مستخدمي الشركات متعددة الجنسيات. فشركة شهيرة بثرائها مثل كوكا ـ كولا تستطيع أن تفاخر بوجود أسماء خمسين من علماء الإنتروبولوجيا، السوسيولوجيا، البسيكولوجيا السلوكية، والأثنوغرافيا على قوائم موظفيها المهتمين بالقضايا ذات العلاقة بالترويج الاستراتيجي[7].

ينعكس الحضور الصارخ والشامل للغة العلوم الاجتماعية في كونها هي اللغة المستخدمة لصياغة جملة المزاعم والرسائل التي تطلقها تلك السلسلة الطويلة من المنظمات المتنافرة والمتعارضة إيديولوجياً. انظر، مثلاً، إلى كل من **ركّز على الأسرة** و**تنظيم الأسرة**. فلدى السؤال عن الأسلوب المتَّبَع في إقناع الحكومات الأجنبية باستخدام منهجه القائم على الامتناع قال تنظيم **ركّز على الأسرة**:

> نقوم بإطلاعها على البيانات التي تتحدث عن المعدلات المتزايدة من الحَمْل بين صفوف المراهقات في الولايات المتحدة. نبين كيف أنَّ حَمْل المراهقات تضاعف مرات عديدة، خلال السنوات الثلاثين الأخيرة منذ ظهور البرامج الليبرالية القائمة على مبدأ إعادة الهندسة الاجتماعية. تتركز دعوتنا على عدم السير في هذا الاتجاه. نستطيع في الوقت نفسه أن نبين أننا نحقق قدراً كبيراً من

النجاح في جيوب معينة في الولايات المتحدة حيث يتم التبشير بالامتناع [عن تناول موانع الحمل]؛ أي تناقصاً كبيراً في معدلات الحمل والمعاشرة بين المراهقين يحصل. وحين تتوفر البيانات يصبح مثل هذا الاستنتاج أمراً بديهياً مجرداً.

كذلك يقوم تنظيم الأسرة بإطلاع الحكومات الأجنبية التي يريد إقناعها على البراهين التجريبية. يتحدث أحد تنفيذيي التنظيم قائلاً: «انظروا إلى الإحصائيات عما يحصل حين تكون المرأة مثقَّفة. ثمة علاقة مباشرة بين المستوى التعليمي وعدد الأولاد». مرة أخرى يكون الخيار «واضحاً» ومثله المصطلح.

إذا كانت المرجعية المعرفية بالنسبة إلى هذه النُّخَب متجذرة في تربة لغة العلوم الاجتماعية، فإن المرجعية الأخلاقية مستندة إلى **لغة الحقوق والحاجات الفردية الكونية الشاملة**. فعلى كل من أصعدة بيع المرطبات، الوجبات السريعة، أحذية الجري، مخصّبات المحاصيل المهجنة، أو الاستثمارات المالية أو تقديم المساعدات الفنية إلى مستوصفات الصحة في العالم الثالث، النصائح حول حماية البيئة، أو المبادئ التوراتية الداعية إلى بناء أسرة قوية، نجد أن فرسان العَوْلَمة الأمريكيين جميعاً يعتبرون جهودهم مبذولة في سبيل ضمان وتلبية حقوق وحاجات أساسية بالنسبة إلى وجود الإنسان. وكل من مؤسستي آرتشر دانييلز ميدلاند وماكدونالد تروجان لمنتجاتهما وتضفيان الشرعية على ماركتيهما حول العالم لأن الناس يتمتعون بـ «حق تناول الطعام الجيد». وتستطيع مؤسسة مريل لينتش توزيع فرص الاستثمار المالي على الحكومات الأجنبية لأن لتلك الحكومات «حق امتلاك القدرة على تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية» لمواطنيها. وبمقدور شركة نايك أن تسوّق أحذيتها كوكبياً لأن الناس في كل مكان يشعرون بـ «حاجة عامة إلى انتعال أحذية رياضية». تقوم شركة فوكس القرن العشرين بتوزيع الأفلام تلبية لـ «الحاجة إلى التسلية ذات النوعية الممتازة».

ليست المنظمات الدولية غير الحكومية مختلفة على هذا الصعيد. فقد قال أحد تنفيذيي تنظيم الأسرة: «أشعر بقدر قوي من الالتزام بقضية حقوق المرأة، ومنها حقوقها الإنجابية. نعمل في هذا المجال منذ زمن طويل، منذ ثلاثين سنة، وجوهر القضية يكمن في حق الاختيار. تلك هي الرسالة الأساسية لتنظيم الأسرة، قضية الاختيار». وكذلك فإن خصومهم في تنظيم **ركّز على الأسرة** يصبون حججهم في قوالب مشابهة، قال أحد الموظفين:

> ثمة حاجة إلى توفير بيئة منزلية صحية وسليمة. إنه شيء مشترك بين الجميع، بمعنى أن لكل منا بيتاً يوفر الرعاية، بيتاً يوفر المحبة للأولاد، إلخ. أعتقد أنها حاجة عامة. أعتقد أن أبوين ملتزمين كل منهما بالآخر في علاقة زوجية أحادية قائمة على الحب والإخلاص وأبوين مسؤولين أيضاً عن أولادهما من جميع النواحي بما فيها الناحية التعليمية، يشكلان حاجة مطلوبة في جميع أرجاء العالم.

حتى الجماعات التي تعارض ما تعتقد أنه «الاستعمار الجديد» الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات تبرر الحركية الكوكبية التي ترفع لواء حقوق الفرد وحاجاته. قام موظف نادي سييرا بطرح المسألة على النحو التالي:

> ما هو صحيح في الولايات المتحدة، ليس صحيحاً دائماً في بلد آخر. ومع ذلك فإن هناك أشياء عامة ومعترف بها من قبل الجميع. فنحن نؤمن بأن لا غبار على التدخل في الخارج ودعم فكرة الديموقراطية وحق كل فرد في أن يرفع صوته مطالباً بحماية البيئة. تلك باعتقادنا قضية تحظى بالدعم الشامل.

في عُمْق مجمل هذه الدعاوى حول شمولية حقوق الإنسان وحاجاته، وحول حرية الفرد في امتلاك حق تقرير المصير، ثمة أنتروبولوجيا عامة ترى الفرد مخلوقاً مستقلاً، مبدعاً، مولعاً بالاكتساب. ويأتي **مصطلح السوق** ليرسخ أساس هذه الأنتروبولوجيا.

وبطبيعة الحال فإن مصطلح السوق هذا يبقى كلي الحضور. فجميع هذه المنظمات المتعولمة، لا الشركات متعددة الجنسيات فقط، تمارس نشاطها في عالم تحدده «أسواق متسعة»، الحاجة إلى «الأفضلية التنافسية»، «الكفاءة»، «الجدوى الاقتصادية»، «تعظيم الأرباح وتقليص التكاليف»، «الأسواق الخاصة»، «الربحية» و«الخط الأحمر [أو السقف]». وبالتالي فإن الإم. تي. ڤي MTV، في عالم الثقافة الشعبية «ليست مجرد شبكة فنون هابطة، بل هي تجارة، مسألة أخذ وعطاء».

على الرغم من كثرة عدائها لتأثيرات الرأسمالية متعددة القوميات، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية كثيراً ما تتحدث عن نفسها بوصفها منظمات متخصصة بـ «بيع الأفكار» أو «الإتجار بالخدمات»[8]. يتركّز الهدفُ، كما تقر أحياناً، على امتلاك القدرة التنافسية كأطراف قادرة على توفير أفضل المساعدات العالمية. وما قاله مدير البرنامج في معهد آسبن عن منظمة يصف حال منظمات أخرى: «لعل أحد الأسباب التي تدفعنا لأن نكون كوكبيين ونعتبر أنفسنا كذلك هو كون الأمر ورقة نستطيع أن نلعبها ومجالاً مفتوحاً الآن».

كذلك تحرص المنظمات الدينية على نَمْذَجة عقيدتها الإنجيلية حول استراتيجيات ترويج تجارية. صرح أحد القادة الإنجيليين قائلاً: «نحن نريد أن نعقد صفقة مع العالم بما يمكّننا من الترويج لأنفسنا في السوق. تلك هي الطريقة الناجحة في العمل». لدى الترويج **لمراكز التدريب على الحياة الجديدة** التابعة **لجيش المسيح** (معسكر حملة المسيح الصليبية)، تعهد رئيس التنظيم بيل برايت بأن يقوم كل مركز، خلال السنوات الخمس الأول من عمله، بإسماع الكتاب المقدس لمئة ألف نسمة، وبإنقاذ ما لا يقل عن عشرة آلاف من الأرواح البشرية. وأضاف: «لم يسبق لي أن سمعت بأي استثمار أكثر ريعية على الصعيد الروحي».

يستطيع المرء أن يتابع الكلام دون توقف عن الأساليب التي تعتمدها ثقافة

السوق في صياغة العالم اليومي لجميع فرسان العولمة. لغوياً يقوم علمُ نَحْو السوق بتشكيل هوياتهم وحركاتهم بوصفهم متنافسين في عالم متغير سائب قائم على سلسلة من الاحتمالات البديلة ـ في مجالات السلع الاستهلاكية، الإيديولوجيات السياسية، الحقائق والأساطير الدينية، والهويات.

غير أن الأبرز من وجهة نظرنا هو الأسلوب الذي تلوذ به هذه اللغة لإخفاء افتراضات معينة عن البشر بوصفهم كيانات ذرائعية، مولعة بالاكتساب، موجهة ذاتياً، بين ثناياها. ثمة طرائق مختلفة لاجتراح الحساسية ذاتها عن الناس. فكلمة السر الفاعلة بالنسبة إلى التنفيذيين الكوكبيين في عالم الأعمال والثقافة الشعبية هي «المستهلك» أو «الاستهلاك». وكما قال نائب رئيس شركة الكوك فإن «المستهلكين لن يقبلوا بقيود الماضي، وكلما زادوا نَهْلاً من معين حرية الاختيار، زاد تعطُّشهم إليها، باتوا أكثر تطلباً من الشركات والمؤسسات والحكومات، بما يفضي إلى تغيير العالم بسرعة لافتة».

أمّا عبارة السِّر الفاعلة بالنسبة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية فهي «تمكين الفرد». لذا فإن هدف المركز الدولي لبحوث المرأة هو «التمكين الاجتماعي للمرأة وضمان رضائها». تقول نائبة الرئيس التنفيذي «إن الرسالة التي نبشِّر بها في المركز الدولي لبحوث المرأة تقوم على تأكيد كون النساء أطرافاً اقتصادية مفتاحية من ناحية وركائز أساسية لعملية التنمية الاقتصادية من ناحية ثانية. تَكْمُن المشكلة في أن مساهماتهن الاقتصادية لَيْسَتْ مكافأة كما ينبغي». وبالتالي فقد قالت: «أعتقد أن إحدى القيم الجوهرية لهذه المنظمة هي تعبئة الناس، وما السبيل إلى ذلك سوى تعزيز أدوارهم».

من نافل القول إن لِتَصور الفرد هذا عواقبَه. ففي كل من ميادينه يقوم نشاط العولمة بصياغة سلسلة من المفاهيم حول التقدم التنظيمي، كما بشأن تقدم الإنسان، بصورة أعم.

لا يمكن للرغبة في عَوْلَمة ماركة معينة أو رسالة محدَّدة أو خدمة ما

عبر مناشدة الحاجة أو الحق الشاملين أن تتم دون شروط ومواصفات. ونُخَب طليعة العولمة تبقى متنبهة إلى القبضة الثقيلة التاريخية للمنظمات الأمريكية أو الغربية، وشديدة الحرص على تزيين صورة وواقع عملها على أنه نظام إمبريالي مخملي. وبالتالي فإن هناك، لموازنة الجاذبية المعنوية / الأخلاقية للحقوق والحاجات الكونية الشاملة، نزوعاً إلى إضفاء الصفة المحلية على ماركاتها، هوياتها، وزبائنها. ذلك هو المجال الذي تلوذ فيه طليعة العولمة باستخدام **لغة اصطلاحية متجذرة في تربة التعددية الثقافية**، لغة حسّاسَة إزاء الثقافات المحلية.

تبقى كوكا ـ كولا نموذجية على هذا الصعيد. يقول نائب رئيس الشركة إن «عملنا محلي أساساً، أمّا مدراؤنا فكوكبيون». وهذه المعادلة تشكل، بالنسبة إلى أكثرية المنظمات الكوكبية، استراتيجية مفتاحية للبقاء في العالم الجديد الشجاع لرأس المال الكوكبي والأسواق المتقلبة المتذبذبة. وللتفسير يستخدم مجاز هندسة العمارة، يقول:

> لك أن تتصور هندسة العمارة مخططاً لبيتك. نحن ننطلق من «ماركة هندسة عمارة كوكبية» حين نعتمد ماركاتنا المتماثلة جوهرياً في جميع الأماكن. وتبعاً للمكان الذي نحن فيه يمكن لكساء السقف أن يكون قرميداً هنا وإسفلتاً هناك.

إن الحاجة إلى التحلي بـ «القرابة الثقافية» و«الانتماء» إلى الثقافات المحلية أمر جوهري كما يقول نائب الرئيس.

> تعمل كوكا ـ كولا في العديد من البلدان. وبما أن تلك الجماعات تشرب إنتاجنا فإن علينا أن نكون جزءاً من نسيجها. فنحن نتفاعل مع مجمل البنية التحتية لأي بلد: ثمة أجهزة إدارة محلية تحدد معايير النقاء، قوارير محلية، أناس محليون.

يصح الشيء ذاته على الإم. تي. في MTV. فنائب رئيس المؤسسة

يقول: «إننا إحدى الماركات القليلة جداً التي غَرَسَتْ فكرة ضرورة التحلي بالقدرة على الاتصاف بالصفتين الكوكبية والمحلية في الوقت نفسه».

> نقوم بتقديم الموسيقى المحلية، أشرطة الڤيديو الموسيقية المحلية، نستقيها من تيار هائل يستمد زَخْمَه من تراث كونه أمريكياً، غير أنه قادر على أن يكون محلياً. فالعديد من أفراد جمهورنا الأكثر شباباً حتى يجهلون حقيقة أن الإم. تي. ڤي MTV شركة أمريكية لأنهم لا يعرفونها إلاّ على أنها تايوانية محلياً، أو ألمانية محلياً، أو أرجنتينية محلياً، إلخ.

لدى وصف استراتيجية الشركة الكوكبية يستخدم نائب رئيس قسم الاتصالات في ماكدونالد عبارة «تعددية محلية»:

> تعود نسبة ثمانين بالمئة من كياننا ملكيةً وتشغيلاً إلى الفروع المفوضة أو الشركاء المساهمين. لدينا عاملون من المجتمع حيث توجد مطاعمنا وهم يتولون إدارتها. يجري إشراكهم في صياغة مقاربتنا المحلية لمسائل التسويق، الإعلان، وتكييف قائمة الوجبات الأساسية بما ينسجم مع الأذواق والثقافة المحليتين. نحن لا نصنع المواد الدعائية في بعض المؤسسات الكبرى هنا في أمريكا أو لندن أو هونغ ـ كونغ، لنشحنها بحراً بعد ذلك داخل صناديق حافظة للصوت. نؤمن إيماناً مطلقاً بأن من الضروري تصوير الماركة على أنها مولدافية في مولدافيا، بريطانيا في المملكة المتحدة، يابانية في اليابان.

وصيغة «التعددية المحلية» هذه تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية والتنظيمات الإنجيلية بالقدر نفسه من الالتزام. يقول نائب رئيس مؤسسة **الرؤيا العالمية** (رؤية العالم):

> تتركز مهمة أية منظمة غير حكومية على زرع الثقة. لن تثق

الجماعات المحلية بنا إذا بقينا غرباء. وبالتالي فإن علينا أن نكون محليين. يجب علينا أن نكون رؤيا عالمية ـ نيوزيلاندية، رؤيا عالمية ـ تايوانية، رؤيا عالمية ـ بريطانية، إلخ. غير أنك، من الجهة المقابلة، قد تتعرض لفقدان ثقة المتبرعين، إذا كنت محلياً فقط، مما يؤدي إلى حرمانك من الموارد الضرورية اللازمة لأداء رسالتك.

ثمة ناشط في مجال تنظيم الأسرة يؤكد صحة هذا الكلام:

ما من مرة خلال السنتين اللتين أمضيتهما مع منظمة تنظيم الأسرة حَصَل أَنْ قُلْنا في مكاتبنا الرئيسية لأولئك الذين نعمل معهم محلياً: «هذا ما ستفعلونه أنتم». ذلك غير وارد. فالمشروع مشروعهم، وإصدار التوجيهات لن يجدي. نحن نقدم التمويل والمساعدة الفنية، ولكنَّ أي برنامج لن يكون ناجحاً ما لم يكن مقنعاً.

تكمن هذه النوعية من الحساسية الأخلاقية، الواقعية أو الخيالية، في التسويق الجيد، لا في السياسة الجيدة فقط. فالتنوع يلائم منطق السوق. وأية منظمة عابرة للحدود القومية **يتعين** عليها، إذا أرادت أن تنجح، أن تكون «كوكبية التوجه ومحلية التنفيذ»[9]. وبهذه الطريقة لا تغرب الشمس قط عن الأقواس الذهبية (محلات الماكدونالد) ـ أو عن الماركات ذات الشهرة الواسعة والأسماء اللامعة في ثقافتنا الكوكبية الناشئة.

العالم الذي يتم إيجاده

ثمة قاسم مشترك لافت آخر بين طلائع العَوْلَمة ألا وهو تصورهم للعالم الذي يساهمون في تحقيقه.

إنه عالم متقلِّص

بداية، أَجْمَعَ استراتيجيو العَوْلَمة، إداريوها، ومنفذوها الذين تحدثنا

معهم على وصف العالم الناشئ بأنه أصغر، أسرع قابلية للتغطية، وكَوْكَبي. فمدير البرامج في نادي سييرا يقول «أرى أن العالم يصبح أصغر». وأحد تنفيذيي جمع الأخبار في السي. إن. إن CNN يردّد صدى الفكرة نفسها قائلاً: «يغدو العالم أكثر تلاحماً عبر التكنولوجيا وتقاسم المعلومات». وينظر مدير العلاقات العامة في مؤسسة إي. تي. آند تي. AT & T إلى الوضع ويقول إن من شأن ذلك أن يجعل «الجغرافيا. . . [و] المكان الذي أنت فيه في العالم أمراً غير ذي أهمية». وقد قال مستشار مؤسسة آرتشر دانييلز ميدلاند ما يلي: «حين تباشر السياسة، الاقتصاد، التجارة، التدفقات المالية، والاتصالات، نشاطَها على مستوى كوكبي، فإن ما يحدث في إحدى زوايا العالم سوف يُحْدِثُ صدًى يترك بصماته على حياتنا جميعاً دون استثناء».

لعل إحدى العواقب المهمة المترتبة على هذا هي ظاهرة تحول الخطوط التقليدية للسلطة السياسية الكوكبية. فالدولة القومية، بشكل خاص، تبدو كما لو باتت مؤسسة متداعية، بل وحتى متلاشية. وبالتالي فإن الحدود القومية تغدو أكثر شفافية، نفاذاً، وفقداناً للمعنى، حين يكون الأمر متعلقاً بأشكال تدفق المعلومات والرساميل الكوكبية. تواجه السيادة تحدياً من الداخل والخارج ـ سواء من الجبروت المالي للشركات متعددة الجنسيات، الذي ينافس النفوذ الاقتصادي حتى لبعض الدول الأغنى؛ من المرجعية المعنوية / الأخلاقية للمنظمات غير الحكومية القادرة، عبر مختلف وسائل الاتصال الجماهيرية، على تفعيل الرأي العام العالمي وتمكينه من التأثير في المشكلات «الداخلية»؛ أم من قدرة الأفراد المتزايدة على التأثير في الشؤون القومية والكوكبية من خلال أجهزة الفاكس وشبكة الشبكات (الإنترنت).

على كل من هذه المستويات تظل طاقة التكنولوجيا دائبة على تغيير وظيفة السياسة ونكهتها. يقول كبير إداريي تنظيم **ركّز على الأسرة** ما يلي: «مع الانتشار الذي لا يصدق للتجهيزات الثقيلة مثل الكومبيوترات وأجهزة الفاكس،

الطابعات، والأقمار الصناعية، فَقَدَتْ الحكومات، أخيراً، سَيْطَرَتَها على الرسالة التي تستطيع توجيهها إلى مواطنيها بالذات». وقد أشار نائب رئيس شركة نايك إلى أن كتل البشر مثلها مثل المعلومات دائبة باضطراد على اختراق الحدود والحواجز جيئة وذهاباً، بما يفضي إلى بقاء «الناس الوحيدين المهتمين بالحدود القومية ـ الوطنية محصورين داخل فئة السياسيين. حتى في أمريكا، لا يشارك في التصويت هذه الأيام سوى نسبة ثلاثين بالمئة من الشعب. بات اهتمام الناس بالسياسيين أقل فأقل». وجاء تنفيذي من **الرؤيا العالمية** (رؤية العالم) ليؤكد صحة وجهة النظر هذه قائلاً: «أعتقد جازماً أن الدُّوَل متراجعة. انظروا إلى الشواهد. صحيح أن الدول متقهقرة، غير أنها تحاول إعادة تأكيد فرض سيادتها على كُتَلها السكانية المحلية، وهي دائبة على بذل كل ما تستطيع بذله من جهد في سبيل تحقيق ذلك».

ثمة مثال ساطع عن كيفية قيام هذه التكنولوجيا المتجسدة في الإعلام الشعبي بتحدي قدرة الدول القومية على التحكم بالمعلومات المخترقة لحدودها ذهاباً أو إياباً، قَدَّمَه رئيس شبكة السي. إن. إن. CNN الدولية. مؤكداً أن الدُّوَل القومية لم تعد قادرة على احتكار المعلومات، قال إن معيار النفوذ الذي تستطيع شبكة السي. إن. إن. CNN كامن في مدى تعويل الحكومات الوطنية عليها، مضيفاً: «هناك أمثلة عديدة. فلدى قيادة الكي. جي. بي KGB بموسكو قسم استخباراتي مكرَّس لمتابعة برامج السي. إن. إن. وتفكيك رموزها مدة أربع وعشرين ساعة في اليوم. تجد الشيء نفسه في كل من السي. آي. إي. CIA (وكالة الاستخبارات المركزية) ووزارة الخارجية. يبقى قادة العالم شديدي الحرص على متابعتنا عن كثب».

لا يعود انهيار نفوذ الدُّوَل القومية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحدها، بل يعود أيضاً إلى الجبروت المالي للشركات متعددة الجنسيات. يفاخر أحد كبار استراتيجيي مؤسسة مريل لينتش بنفوذ المؤسسة في

العالم قائلاً: «تظل مريل لينتش قوة كبرى في الولايات المتحدة كما في العديد من أسواق السندات في أرجاء العالم». ففي بريطانيا، مثلاً، تحكم بنسبة 25 بالمئة من مُجْمل النشاط في بورصة لندن. إذا كانت هناك مشكلات معينة، فإن مريل لينتش متمتعة بذلك النوع من الطاقة المالية التي تمكنها من «الذهاب إلى بورصة لندن لتطلق إنذاراً تقول فيه: إذا لم تبادروا إلى إصلاح الأمور فإننا سوف ننقل نسبة الخمس والعشرين المئوية السنوية العائدة لنا إلى مكان آخر. وإذا فعلنا ذلك، فإن بورصة لندن قد تفارق الحياة». إن نفوذ المؤسسة يشمل الأسواق الأمريكية أيضاً:

> ربما هناك شيء من الغَطْرسة، غير أن لدينا علاقة ذات أهمية لا يستهان بها مع آليات عمل الاقتصاد الأمريكي... نتمتع بنفوذ كبير، مثلاً، فيما يحصل في بورصة نيويورك، وما يحصل لمؤشر نازداك Naszaq. نحن في وضع يمكّننا من أن نقول: «اسمعوا يا شباب، إذا لم تتغيّروا مع الأزمان، إذا لم تبادروا إلى تجميع طاقاتكم، إذا لم تعملوا على إيجاد نية مؤهلة لمساعدتنا ودعم صناعتنا، فيما الوسطاء الماليون عاكفون على التنافس كوكبياً، فإننا سوف نبادر، نحن بأنفسنا، إلى خلق البنية الملبية لحاجاتنا في المستقبل».

وهناك نقطة وردت من قبل. فعملية إشاعة ديموقراطية السلطة هذه تتم ترجمتها بالنسبة إلى أولئك المنخرطين في الأعمال الدولية إلى تمكين للفرد ـ بوصفه مستهلكاً فردياً. يقول مستشار مؤسسة آرتشر دانييلز ميدلاند «تمثَّلَ أحد الأشياء التي فَعَلَتْها العَوْلمة بنقل سلطة الحكومات إلى المستهلك الكوكبي. فالمستهلك هو الذي يملي ما يتعين علينا أن ننتجه، حجم ما ننتجه، والسعر الذي نحصل عليه مقابل جهودنا، وهو جوهر القضية».

تتم رؤية عملية تمكين الفرد كمستهلك أيضاً في ضوء ما أطلق عليه

توماس فريدمان اسم «القطيع الإلكتروني». إنه حشد افتراضي مؤلف من ملايين المستثمرين المجهولين ممن لا ولاءات قومية / وطنية لديهم، ولكنهم متحكمون بأسواق العالم المالية. وقد قَدَّمَ نائب رئيس الكوك مثالاً صارخاً حين قال:

> نحاول أن ندرس احتمال مبادرة البلدان التي تحس بأن سيادتها مهددة إلى إغلاق الأبواب والنوافذ في وجوهنا. لَسْتُ مقتنعاً بأنها قادرة على أن تُقْدم على مثل هذا التصرف، لأن بناها الرئيسية سائرة في طريق الانفتاح. خذوا فرنسا مثالاً. إن التعديل على شركة سندات فرنسية متوسطة يتزايد. ثمة مساهمون لا بد من الرد على تساؤلاتهم. لا بد من السعي إلى توسيع الدائرة ومن المؤكد أن أولئك المساهمين سيسعون إلى تحقيق العوائد. يتمثل الممر الإجباري لكبار التنفيذيين والمستخدمين، الذين يكافأون بالخيارات، بالعمل على تحقيق التفوق التنافسي. ومثل هذا التفوق نادراً ما يترتب على التمسك بما هو فريد بالنسبة إلى شعب واحد فقط.

من وجهة النظر هذه، ثمة عامل آخر يساهم في إضعاف السيادة القومية / الوطنية، ألا وهو انتشار منظمات غير حكومية محلية، قومية، ودولية، مثل منظمة العفو الدولي وتنظيم السلام الأخضر، وهيئات قائمة على مشاركة الحكومات مثل منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي، مدعومة بالتحالف بين تكنولوجيات معلوماتية واتصالاتية جديدة وبين الصحافة، تمكنت هذه المنظمات من تعبئة الناس والحكومات لصالح قضايا معينة منها حماية البيئة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، وإلخ... وعلى الرغم من أنها لا تنشر جيوشاً جرارة ولا تمارس تأثيراً مباشراً على الاقتصاد العالمي، فإن هذه المنظمات تدرك حقيقة كونها الضمير الأخلاقي / المعنوي للشؤون العالمية، بما فيها

الشركات متعددة الجنسيات والحكومات الوطنية. وهي ترى أن مرجعيتها شاملة لا جملة الأحداث الجارية داخل الحدود القومية فقط، بل وتزيد من شمولها لسلسلة القرارات والخطط التي يتم اعتمادها في اجتماعات مجالس إدارات الشركات أيضاً.

يقول مدير البرامج في معهد آسبن إن «قيام العالم كله بمتابعة ما يفعله أي بلد داخلياً، يؤثر على سيادة ذلك البلد وعلى سلطة هذا الزعيم أو ذاك. ذلك جانب من جوانب فقدان السيادة». فالمنظمات الحركية الناشطة تستطيع، بمساعدة الإنترنت أو جهاز الفاكس، تعبئة مجموعات من الأفراد والمنظمات المتعاطفة لصالح أية قضية معينة في أي مكان من العالم. «يستطيع فرد واحد أن يطلق إشاعة عبر شبكة الشبكات (الإنترنت). قد تؤدي الإشاعة إلى إشعال حريق ينتشر بسرعة كبيرة» كما لاحظت إحدى استراتيجيات مؤسسة بورتر نوفيلي. تقول الخبيرة إن الرهاب المرضي الشامل للعالم بشأن الأطعمة المعدَّلة وراثياً أطلقته حفْنة من الأفراد: «صحيح أنني لا أعرف تفاصيل القصة، إلاَّ أنني أعلم أنها بدأت في فرنسا، وعلى يد بضعة أشخاص طرحوا قائمة طويلة من الأسئلة في الأيام الأولى. ثمة اليوم مليون من جماعات الدعم الممولة بصورة جيدة جداً على الخطوط الأمامية لجبهة هذه القضية. إن سرعة انتشار المعلومات هي التي أدت إلى إفراز أشكال القلق الكوكبي بصورة شبه فورية».

إنه عالم يتعذر وَقْفُ تقدُّمه

من بعض النواحي، تقاس قوة العولمة بمدى تقليصها للعالم من خلال الأسواق وتكنولوجيا الاتصالات. والنُّخَب في طليعة العولمة تدرك أن تأثير العولمة على الحياة الوطنية هو أحد التجليات المركزية لهذه القوة. يتمثل شكل آخر من أشكال تجلي هذه القوة فيما تعتبره النُّخب تقدماً محتوماً إلى الأمام. وكما سبق لنا أن رأينا فإن هذه النخب تتباين في رؤاها لتأثيرات العَوْلمة على

المدى الطويل، غير أنها تتفق جميعاً تقريباً على رؤية العولمة، أو جوانب معينة منها، أمراً حتمياً.

وهذا صحيح خصوصاً في ميدان الاقتصاد والتكنولوجيا. يقول مدير إحدى الشركات: «كل من الأطراف يتحرك بسرعة مختلفة، غير أن الأطراف جميعها تسير في الاتجاه العام نفسه. اعتبر مستشار مؤسسة آرتشر دانييلز ميرلاند العولمة «حقيقة» ببساطة. يقول: «إنها واقع يجب الاعتراف به والتعامل معه. وقوى العَوْلَمة ما لبثت أن أفضت إلى سيرورة تدمير خلاق... فانبثقت بيئة كوكبية جديدة ويتعين علينا أن نتعلم كيف نقوم بوظائفنا في إطارها».

باتت الأوراق مكشوفة من نواح عديدة. فمدير إحدى المنظمات الدينية يقول: «ليس ثمة أي مجال للعودة إلى الوراء». حتى في منظمة دولية غير حكومية ذات جذور أكاديمية عميقة (ومترددة بالتالي في إطلاق التعميمات الكاسحة) مثل مركز كارتر، ثمة نوع من الاعتراف بأن العولمة هي النزعة السائدة. لا يعني هذا انتفاء احتمال حدوث انتكاسة للعولمة، بل يعني، كما يرى رئيس أحد الأقسام أن «من شأن حدوث مثل هذه النكسة أن ينطوي على كارثة هائلة». ومع ذلك «يتعين عليك، بالنسبة إلى نبوءة المدى القصير، أن تقول إن العولمة لن تزيد إلاّ قوة؛ بمعنى أن تأثيراتها ستغدو ملموسة في عدد أكبر من الأماكن ومن قِبَل عدد أكبر من الناس».

تمثلت اثنتان من نقاط اتفاق النخب المثيرة بضرورة التكيف مع متطلبات العولمة من جهة ونظرتها المجازية إليها على أنها قطار يغادر محطة أو باخرة تبحر من مرفئها من جهة ثانية. بصرف النظر عما إذا كانت الإشارة إلى ميدان الأعمال، مجال النشاطات غير الحكومية، أم على صعيد الحكم الوطني بقيت الحال هي هي: إذا لم تبادر إلى «الركوب» والالتحاق بالركب فسوف تتخلف.

يقول فُرسانُ العَوْلمة عندنا إنَّ على كل من يرغب في أن يصبح «لاعباً» في ملعب الاقتصاد العالمي الجديد، كل من يريد أن يراهن على جملة الفوائد،

الفُرَص، والنِّعم المزعومة التي يوفرها هذا الاقتصاد، كل من يطمح إلى تمكين مواطنيه من العيش حياة محترمة والانتقال إلى المرحلة التالية (الأعلى) من التطور الاقتصادي والاجتماعي (والإنساني)، «أن يبادر إلى زيادة سرعته»، «أن يندفع مع التيار»، «أن يلتزم بقواعد اللعبة»، و«أن يلتحق بركب البرنامج».

اقتصادياً ينطوي هذا «البرنامج» على إلغاء سائر القيود المفروضة على الأسواق الوطنية والإقليمية، استئصال الرقابة على المعلومات، واعتماد البنية التحتية الضرورية اللازمة لاجتذاب الرساميل الأجنبية وتيسير عمليات استثمارها. كل ما من شأنه أن يقف في طريق هذا البرنامج من ثقافة، عقيدة، أو سياسة لا بد من تعديله أو الإجهاز عليه. لن تطيق العولمة أية عقبات. يقول مدير العلاقات العامة في مؤسسة إي. تي. آند تي. AT & T، مثلاً، ما يلي:

> أعتقد أن البلدان بدأت تدرك أنها، إذا أرادت أن تشارك في لعبة الاقتصاد الكوكبي، بحاجة لامتلاك البنية التحتية المطلوبة، وبحاجة لامتلاك أسواق توفر لها فرصة النجاح. وهذا يعني أنها ستكون بحاجة لفتح أسواقها أمام المنافسة، كما ستكون بحاجة لاستئصال بعض القيود التي لا تزال موجودة حالياً على صعيد انتقال المعلومات.

ثم خَتَم كلامَه عن العالم المتكشف مؤكداً، «لن يكون هناك سوى نوعين من شركات الاتصالات: شركات تسير في طريق العَوْلمة وأخرى تُفْلس». وما لبث أحد استراتيجيي مؤسسة مريل لينتش أن سلَّط الضوء على المنطق الذي يحكم مثل هذا النظام في مثال اليابان المعاصرة:

> في اليابان الآن ثمة أصول تبلغ قيمتها خمسة تريليونات من الدولارات مجمَّدة كودائع تكاد فائدتها لا تتجاوز الصفر، لا لشيء إلاَّ لأن الثقافة كانت قائمة على ذهنية تميل إلى الأمن، الاطمئنان، الادخار للمستقبل، الادخار للتقاعد. ينبغي للمرء أن يحسد

اليابانيين على احترامهم لكبار السن والمعلمين كما على رغبتهم في دعم الآباء والأمهات وقت الشيخوخة، إلخ. غير أنهم لن يكونوا، في الوقت نفسه، قادرين على فعل ما يريدون فعله إذا أبقوا أرصدتهم البالغة خمسة تريليونات من الدولارات ودائع مصرفية مجمدة بفائدة تقل عن واحد بالمئة. خلال عشرين سنة لن يبقى لديهم المال اللازم لدعم آبائهم وأمهاتهم. لن يكون هناك أي مال. تقوم مؤسسة مريل لينتش باختراق هذه السوق وتقول: «اسمعوا، إذا أبقيتم أرصدتكم البالغة خمسة تريليونات من الدولارات ودائع في هذه المصارف، فإن ما سيحصل هو أحد الاحتمالين التاليين: (آ) احتمال إفلاس جميع البنوك بما لا يبقى أي مال؛ أو (ب) احتمال أن تصبح القوة الشرائية للأموال المودعة بفائدة نصف بالمئة وإن بقي معدل التضخم، 2 بالمئة، متضائلة إلى لا شيء». نعم، أنا أعتقد أن هناك ممارسات ثقافية معينة لا بد لها من أن تسارع إلى التكيف مع متطلبات وقائع الاقتصاد الكوكبي في الأزمان الراهنة. فيما مضى، كان اليابانيون قادرين على إبقاء أموالهم في المصارف، لأن المصارف كانت المكان الأكثر أماناً ولأن المصارف كانت تقدم معدلات معقولة من العوائد. أمّا اليوم وفي المستقبل فإن ذلك لن يكون ممكناً بالنسبة إليهم.

أفضى هذا المنطق إلى جعل أحد العاملين في مركز كارتر يتوصل إلى استنتاج يقول بأن أية أمة لم تعد قادرة على الاختيار. قال ملمحاً إلى البرازيل: «إن بلداً كبيراً مثل البرازيل حاول أن يعزل نفسه. غير أنه ما لبث أن اكتشف أنه لم يعد قادراً على ذلك. ما من أحد يستطيع أن يفعل ذلك. يبقى السؤال متمثلاً بـ «كيف سيسير بلد كهذا في طريق العولمة؟ ولا أعرف الجواب». **ما السبيل إلى العولمة؟** تلك هي المسألة المركزية التي تنتصب في وجه العديد من البلدان

(والمنظمات). حقاً، عدد كبير من مسؤولي المنظمات الدولية غير الحكومية الذين قابلناهم كانوا منخرطين إمّا راهناً أو حديثاً في مناقشات داخلية حول كيفية السير في طريق العولمة. هناك عدد من البلدان الفقيرة (وأفريقيا كلها تقريباً) تُعتبر، عموماً، عاجزة إمّا عن إدراك أو اقتناص فرص العولمة. (بشيء من السخرية السوداء) أقَرَّ صاحبُنا المسؤول في مؤسسة مريل ليتنش بهذه الحقيقة قائلاً:

> حين أفكر بالعولمة، أتذكر البلدان... التي هي خارج السِّرب، المنبوذة، إن شئت، لأسباب سياسية أو لأسباب دينية، أو لأية أسباب أخرى. ثمة بلدان معينة في أفريقيا، بلدان معينة في الشرق الأوسط، بعيدة عن الالتحاق بالركب عبر اعتماد شرعة مقبولة أو الاعتراف ببعضها البعض، بما يفضي إلى حرمانها من تحقيق المزيد من الترابط بين الاقتصادات.

وبالمثل فإن رئيس تنظيم **الرؤيا العالمية** قال:

> هناك قيم معينة ستكافئها العولمة وأخرى لن تحصل على مثل هذه المكافأة. خرَجْتُ من سياق أفريقي حيث لن يحصل أحد على أية مكافأة من العولمة نتيجة العجز عن اللحاق بركب المعلومات؛ جراء عدم امتلاك البنية التحتية اللازمة. فالأفارقة لا يملكون رأس المال الأولي الضروري لإيجاد البنية التحتية.

تابع صاحبنا كلامه مؤكداً على أن من شأن غياب تدفق الرساميل الكوكبية أن يُفْقِد الأفارقة «القُدْرَة على النمو، التوسع، تعليم الأطفال، إطعام الناس، والسير قدماً، وهو الأمر الجوهري، نحو المرحلة التالية من التطور».

وقد أعلن استراتيجي مؤسسة مريل لينتش صراحة أن تلك البلدان «التي لا تلتحق بركب هذا الاقتصاد الكوكبي الجديد سوف تبقى متخلفة تخلفاً واضحاً على صعيد جميع الحاجات والمتطلبات الأساسية الضرورية اللازمة لتمكين

سكانها من التمتع بحياة محترمة». غير أن التجارب تشير إلى أن الخيار المتوفر بالنسبة إلى أكثرية البلدان التي يتم التعامل معها خيار واضح: يجب عليها أن تسير في طريق العَوْلَمة. يقول نائب رئيس مؤسسة بورتر نوفيلي: «ثمة بلدان سريعة جداً في اقتناص الفرصة... لا نضطر لإضاعة خمس ثوانٍ من أجل إقناعها بأنها فكرة جيدة... انقلاب فوري».

إنه عالم على صورة طليعة العولمة

تكون طليعة العولمة هذه واعية ذاتياً لدور أمريكا البارز في سيرورات العولمة. تقول إحدى المديرات في مؤسسة بورتر نوفيلي: «باتت العولمة إحدى حقائق الحياة. وواقعُ أنها مدفوعة إلى حد كبير، بصورة شبه حصرية، من قِبَل أمريكيين هو أيضاً حقيقة من حقائق الحياة. يكمن السبب في طبيعة التكنولوجيا وفي الشركات الكوكبية التي جاءت ولا تزال من أمريكا». ويبادر زميلها إلى تأييد كلامها قائلاً:

> لا بد لي من وضع أمريكا في خانة القوى الدافعة للعولمة للسبب البسيط المتمثل بكون كبرى الشركات الكوكبية، كبرى المؤسسات، وسائر مدارس الأعمال العاكفة على تأهيل الناس ليصبحوا مدراء كوكبيين هي شركات ومؤسسات ومدارس موجودة في الولايات المتحدة. كذلك نجد أن 90 بالمئة من اقتصاد الإنترنت موجود في الولايات المتحدة، وبالتالي لا جدال أن الولايات المتحدة قوى حاسمة على صعيد المساهمة في حصول العولمة.

قال نائب رئيس شركة نايك: «أخيراً كان هذا أم شراً، نجد أن الشركات الأمريكية وماركاتها هي الشركات والماركات الأقدر على اجتراح جمهور ذي شأن لصالح هذا المنتوج أو ذاك. ذلك هو ما يعنيه السير في طريق العولمة». فالنفوذ الهائل والمدى العابر للحدود القومية لدى جملة الشركات متعددة

الجنسيات، المنظمات الدولية غير الحكومية، المنظمات الدينية، إلخ، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، عائدان، برأي الخبراء، إلى القدرة التنظيمية على العمل داخل نطاق أوسع.

ونظراً لأن الطليعة واعية ذاتياً لقُدرة منظماتها الكوكبية، فإنها حساسة بالقدر نفسه إزاء الموقف الأخلاقي والسياسي المتناقض الذي يقنعها فيه ذلك. ومع ذلك فإن جميع النُّخَب الكوكبية التي قابلناها كانت صارمة في رفض ومقاومة الفكرة التي تتهمها بأنها توصل بضاعة أو رسالة ليست من إنتاجها هي.

أصَرَّتْ هذه النُّخَب جميعاً، بلا استثناء، مثلاً، على إنكار حقيقة كونها دائبة على أَمْرَكة العالم إنكاراً مطلقاً. قال أحد المسؤولين في معهد آسبن «جُل الأمريكيين الذين أعلم أنهم منخرطون حقاً في هذه العملية ليسوا ساعين، جدياً، إلى اجتياح العالم وغزوه. فهم يرون العالم سوقاً وملعباً ومكاناً تحتاج فيه إلى السلم أو السياسة ذات النزعة الاجتماعية». قام أحد مدراء السي. إن. إن CNN بتحديد المسألة على النحو التالي: «قد تكون العملية منطوية على شيء من الأمركة أو العولمة، وتصوري هو أن هناك طرفاً من هذه وأخرى من تلك. غير أنني واثق بعدم وجود أي هدف إمبريالي وراء الأكمة ثقةً مطلقة».

وحسب دعاويها فإن هذه النُّخَب تقدم، إذا كانت تقدم أي شيء إلى العالم، بضاعة أو فكرة تلبي حاجة كونية شاملة ـ سلعة تخترق الحدود القومية وتسمو فوق الثقافات المحلية. وعلى الرغم من أنها متمتعة بالاعتراف على أنها ماركة كوكبية، فإنها مغلَّفة أيضاً بثوب محلي أصيل. لعل الشك الذي عبَّر عنه مدير التسويق في شركة كوكا ـ كولا على هذا الصعيد هو الأكثر إثارة للدهشة؛ قال الرجل:

> لن يكون من صالحنا أن نضع المستهلكين في موقف لا يريدونه. ذلك مناقض تماماً للحَدْس... بودي أن أطالب أساتذة الإنتروبولوجيا الثقافية الذين يوحون بأننا نفضل نمطاً حياتياً على

آخر، بفهم حقيقة أن شركة كوكا ـ كولا لن تصبح قادرة على التبشير بوجهة نظر متفائلة إلاّ بعد أن تصبح موجودة وراسخة. ليس العمل على تغيير طبيعة الثقافات واحداً من معايير نجاحنا. بل ولست قادراً حتى على فهم الدافع الذي يمكن أن يقف وراء مثل ذلك التصرف عاينوا أيضاً المثال الذي أورده نائب رئيس شركة نايك:

نقوم، دائماً، بإضفاء الصفة الشخصية على الماركة. وبالتالي فمن هو الشخص؟ شخص تفضل البقاء معه أكثر من الآخرين. يكون مثيراً للسخرية أولاً وقبل كل شيء. يكون صادقاً ويقول أشياء تعتقد بأن عليه أن يقولها. يكون لاعباً في فريق جماعي، شخصاً مستعداً لبذل كل ما يستطيعه من جهد للحاق بالكرة السائبة. وهكذا فإن ما نحن دائبون على بنائه هو صرح الشخصية. إنها عملية أكثر شبهاً ببناء كيان شخص منها باجتراح ماركة تجارية.

سألناه عما إذا كان ذلك «الشخص» أمريكياً، فأجاب: «لا، لا، أعتقد أن بوسع تلك الشخصية أن تكون إنجليزية بمقدار ما تستطيع أن تكون أمريكية». حتى المنظمات الإنجيلية، التي يبقى تراثها التبشيري مثقلاً بالتهم الموجهة إلى البرامج الإمبريالية، كانت مترددة إزاء الإقدام على الانخراط في مثل هذا النوع من النشاط هذه الأيام. فالسكرتيرة الصحفية لمنظمة **التحالف المسيحي الدولي** تقول:

نحن، ببساطة، نعلمهم كيف يكونون أكثر نجاحاً في الحكم مما كانوا حتى الآن وكيف يستطيعون أن يصبحوا أصحاب صوت مسموع. لسنا، على الإطلاق، بصدد أَمْرَكَة ما يفعلونه، ومن قال إننا نستطيع ذلك؟ نحن لا نملك قوة عسكرية تدعمنا. لا نملك ذلك النوع من القوة. نحن، ببساطة، نعلِّم الناس، الأفراد، كيف

يكونون فعالين في بلدانهم، في حكوماتهم الخاصة. لا أرى كيف يمكن للأمر أن يشكل تهديداً.

وبالمثل فإن نائب رئيس تنظيم **ركِّز على الأسرة** قال إن الإنجيل صالح بصورة كونية شاملة لجميع الثقافات بل وحتى لسائر الأزمان. وبالتالي فإن «المبادئ التي يتبناها الدكتور دوبسون [رئيس تنظيم **ركِّز على الأسرة**] هي مبادئ ذات جذور عميقة في الإنجيل. فالأشياء التي نحن بصدد الحديث عنها ليست، إذن، أمريكية تحديداً. فالتمسك بالالتزام الزوجي وحُسْن رعاية الأولاد ـ وهما مستمدان من سفر التكوين ـ قد أصبحا من المثل العليا الكوكبية منذ زمن طويل».

سألنا رئيس الرهبنات الدولية في تنظيم جيش المسيح (معسكر حملة المسيح الصليبية):

«هل هناك، إضافة إلى الإنجيل، عناصر أخرى من الثقافة الأمريكية أو (طريقة الحياة الأمريكية)، يجري نشرها، بهذه الطريقة أو تلك، من خلال الرسالة التي تبشرون بها في سائر أرجاء العالم؟» فرد قائلاً:

«نرجو ألاَّ يكون ذلك حاصلاً. فأي موظف أمريكي يتم إيفاده إلى ما وراء البحار يجري إخضاعه لدورة تدريبية مدتها ثلاثة أسابيع لتبصيره ورفع درجة حساسيته إزاء المسائل المحلية».

هذه السذاجة ذاتها تتسع دائرتها لتشمل تأملاتهم الخاصة بالتكنولوجيا. فحين سألنا أحد موظفي شركة إي. تي. آند تي. AT & T عن التأثير الأكبر لتكنولوجيا اتصالات شركته على الثقافات المحلية، أجاب:

تبقى التكنولوجيا عاملاً مساعداً. ونحن نَفْصِل بين الحَمْل والمحمول؛ لا علاقة لنا بالمضمون؛ نحن مستعدون لتزويد الجميع بالقدرة... لسنا في وضع يمكننا من إملاء الطريقة التي

ينبغي اعتمادها في توظيف تلك التكنولوجيا، أو الغرض الذي يجب العمل على تحقيقه من خلالها، أو المضمون الذي يتعين علينا إيصاله بها.

لذا فإن المحصلة، حسب رأيه، هي أن الشركة ومنتجاتها التكنولوجية محايدة.

لدى التعرض للضغط حول هذه القضايا، اعترف البعض بأنهم قد يكونون حَمَلة شحنات ثقافية متجاوزة بضاعتهم أو رسالتهم الخاصة. غير أنهم ظلوا مصرين على أنهم لم يجلبوا للعالم إلاَّ الخير. قال أحد المدراء في معهد آسبن «بمقدار ما يتعلق الأمر بالأَمْرَكَة، أعتقد أنها سخية إلى حد مقبول». وكذلك فإن نائب الرئيس في شركة ماكدونالد رد بطريقة مشابهة قائلاً:

انظروا إلى الزراعة. إذا كان أحدهم يستخدم ثوراً لفلاحة حقل ثم تعرف على الجرار الزراعي، فإن من المحتمل أن تتعرض حياته للتغيير. يقرر أن هذا أمر إيجابي؛ أنه يمكِّنه من التفوق اقتصادياً. لا أعتقد أنك تستطيع أن تثير الجدل حول كون هذه التكنولوجيا خيراً للناس آخر المطاف.

بل وكان المستشار في مؤسسة آرتشر دانييلز ميدلاند أقل تردداً، إذ قال: «إننا قوة إيجابية في المجالات التي ندخلها لأننا نوفر فرص العمل ونساهم في تحقيق قدر أكبر من الضرائب حين نزيد الأصول والأرصدة، نوسع الطاقات والقدرات، ونجلب مشاريع تجارية جوهرية أخرى إلى المنطقة».

تميل المنظمات الدولية غير الحكومية، لأسباب منها أنها متمتعة بمستوى أعلى من التعرض لتأثير المؤسسات المحلية، إلى أن تتحلى بقدر أكبر من الريبة والتردد حول مدى نفوذها في هذه الأوساط. لقد اعترف أحد أعضاء منظمة **الرحمة الدولية** قائلاً:

صحيح أن الأمر شديد التضارب أحياناً. فحول مسألة البيئة ترى أن الناس في بعض المجتمعات يدمرون موطنهم وهم دائبون في الوقت نفسه على الكفاح من أجل البقاء. فما هو البديل؟ الجواب صعب حقاً. قد يكون التدخل البيئي جيداً جداً بالنسبة إلى بيئتهم على المدى الطويل، ولكن هل يعني ذلك تقدماً إذا لم يكونوا هم أنفسهم يرون الأمر بالمنظار ذاته؟

راودت مديرَ برنامج الديموقراطية في مركز كارتر شكوكٌ مشابهة حول عمله في الخارج.

تَعْلَم أنَّكَ تحرك في القِدْر شيئاً لم يكن هناك من قبل. هل هي طَبْخة جيدة أم لا؟ ذلك سؤال يظل يشغلني. لقد أقض مضجعي حتى فكّرتُ بترك عملي كي لا أقع في الخطأ. إنها واحدة من تلك القضايا ذات العلاقة بالنسبية الثقافية. ثمة، بالتأكيد، عدد غير قليل من إشارات الاستفهام.

وكما اعترف صاحبنا العامل في مركز كارتر فإن أية من هذه الريب لم تؤد إلى منعه من استئناف عمله. حقاً، ما من أحد من فُرسان العَوْلَمة هؤلاء يرى العالم الذي صَنَعَتْه العولمة عالماً سيئاً بحد ذاته؛ يريدون فقط أن يجعلوه أكثر إنسانية. ونشاط هؤلاء يساهم، آخر المطاف، في بلوغ هذا الهدف.

في النهاية، ترى نُخب طليعة العولمة، نَفْسَها ومنظماتها عبر عدسة القدر. قال المدير التنفيذي لمؤسسة غيرنبرغ، كوينلان: «سوف تتغير الأشياء ونحن أنفسنا لسنا إلاَّ جزءاً من تلك العملية. أُقَدِّر أنني لا أُكْثر من التفكير بالصورة الكبرى، بالطريقة التي نتبعها فعلاً في إنجاز العمل. أعني أننا لا نذهب إلى أي مكان دون أن نكون مدعوين. نقوم فقط بالمشاركة في سيرورة جارية على قدم وساق بصورة مسبقة». وقد توصل نائب رئيس شركة كوكا ـ كولا إلى

الاستنتاج ذاته تقريباً، إذ قال: «لا أعلم ما سيكونه البديل: هل سيتعين علينا أن نرفض خيار المستهلكين؟ ما البديل العملي؟ لا أعلم. إنه سؤال مثير».

أمميون (كوزموبوليتيون) ضيّقوا الأُفُق

إيجازاً نرى أن أطراف طليعة العَوْلَمَة تتفق على أن العالم سوف يزداد، عبر العولمة، اتصافاً بالصفة الإلكترونية، بالصفة الفردية، بصفة الاعتماد على حرية السوق، وبالصفة الديموقراطية. وهذه الأطراف تتفق أيضاً على أن العالم قد يبدو، هذه الأيام على الأقل، أشبه بالولايات المتحدة (أو الغرب). أضف إلى ذلك أن الأمم، الثقافات المحلية، المنظمات، الشركات وما إليها، قد تتعرض، إذا لم تبادر إلى «الالتحاق بركب» العَوْلَمة، للحرمان من جملة مكاسب هذه العولمة وفُرَصِها فتصبح أكثر عجزاً عن توفير الحاجات الأساسية لجماهيرها وقواعدها، مما يؤدي إلى مضاعفة تَخَلُّفها وإبعادها عن فُرَص اللحاق بالركب.

في الوقت نفسه تنكر هذه الأطراف أن العولمة، خصوصاً الأدوار التي تلعبها هي فيها، تهدد أو تُلْحِق الأذى بالثقافات، التقاليد، الممارسات، أو الهويات المحلية الأصيلة. وحيثما قد تبدو مهدِّدة فإنها تحيل مجمل المسؤولية عن تأثير منتجاتها وخدماتها على الهيئات الحاكمة الوطنية وعلى المنظمات الثقافية المحلية ذاتها.

في هذا كله لا ترى أطراف طليعة العَوْلَمة أي تناقض كما لا تحس إلاَّ بالقليل من التوتر. والبيئة التي تحيط بها تزيد فقط من غياب التناقض. فالفقاعة الاجتماعية ـ الثقافية التي تشكل إطاراً لتجربة عملها تقوم، من جميع النواحي العملية، باستئصال تلك التوترات.

غير أن هناك قَدْراً من اللاَّستقرار في إحساسها بالعالم. بعض الأطراف **مترددة** إزاء دورها الخاص كأدوات عَوْلَمة. يكون الأمر من صنع مدى

«خروجها من الفقاعة» وتعرضها للثقافات المحلية والأصلية. فهذه النُّخَب تتباين، كما سبق لنا أن لاحظنا، في هذا المجال ـ بعضها أكثر تعرضاً من بعضها الآخر. غير أن حتى تلك النخب التي تنشط خارج البيئة المادية للفقاعة تقارب جملة الثقافات الأجنبية المحلية من خلال الأطر المعيارية والتحليلية لشكلها الخاص من أشكال التشابك الكوكبي. وعدا عن اتصافها بالتردد تكون جميع هذه النخب **دفاعية** حول تهمة احتمال كونها حاملة لأية بضاعة ثقافية قد لا ترغب فيها الثقافات الأجنبية.

أمّا تصالح هذه الطلائع النخبوية مع أي تناقض قد تعيشه أو مع موقفها الدفاعي من العالم الذي هي عاكفة على تحقيقه، فيتم عبر مفردات **اللغة الكوكبية**. فهي مؤمنة بأنها، جميعاً، إنما تلبي، بطرق مختلفة، حاجات كونية شاملة متجذرة في تصور يرى الفرد عنصراً اجتماعياً عقلانياً، مفطوراً على المنافسة، ومولعاً بالكسب. لقد باتت تدرك تلك الحاجات وهي تبرهن على صدقيتها من خلال أدوات العلوم الاجتماعية، وإن عمدت إلى تفصيل ردها عبر السعي إلى تأصيل الماركة، البضاعة، والرسالة وإلباسها أثواباً محلية.

لعل السائد في هذه العملية هو الإيمان بأن هناك فكرة إنسانية أكبر تشكل ركيزة لعملها كما لنشاط المنظمات التي تمثلها. فبصرف النظر عما إذا كانت تجارية، ترفيهية، دينية، أم تعليمية، تبقى المهمة التنظيمية التي تضطلع بها هذه النخب الطليعية متمثلة بتلبية حاجة إنسانية أساسية وكونية شاملة، حتى حين تكون هي نفسها الجهة المسؤولة عن إيجاد تلك الحاجة. وبالتالي فإنها ليست غارقة في التأمل باستمرار؛ إنها راغبة في أن تُؤْمن بأن عملها يشكل مساهمة في مشروع أخلاقي صالح. بهذه الطرق تحافظ طليعة العولمة على نوع من الإحساس بالبراءة الأخلاقية ـ المعنوية إزاء العالم الذي تساهم في تحقيقه. ببساطة ليست هناك أية نزعة شك كلبية؛ بل نجد أن البراءة ـ حول هويتها وما تحدثها من أثر ـ هي الحساسية الطاغية.

أمميون مولعون بنمط دارج

إذا كانت حياة طلائع العولمة، تجاربها، ووجهات نظرها موشوراً واحداً يمكِّننا من فهم جملة التحولات الاجتماعية والثقافية الهائلة التي نطلق عليها اسم العَوْلمة، فإنها، بالتأكيد، تخاطب ذلك النوع من الأممية (الكوزموبوليتية) التي لن تلبث أن تسود في ثقافة كوكبية.

من المؤكد أن هذه النُّخَب هي نخب أممية: تطوف حول العالم الذي هو ميدان مسؤوليتها. وبالفعل فإن أفراد هذه النُّخَب يعتبرون أنفسهم «مواطنين كوكبيين». ما أكثر ما سمعناهم يرددون قناعتهم بأنهم «مواطنون عالميون» مزودون، مصادفة، بجوازات سفر أمريكية أكثر من كونهم مواطنين يحملون جنسية الولايات المتحدة ويعملون، مصادفة، في هذه المنظمة الكوكبية أو تلك. إنهم يتمتعون بكل ما تنطوي عليه فكرة الأممي (الكوزموبوليتي). فهم مُحَذْلَقون، أبناء مدن ومراكز حضرية، وأصحاب نزعات كونية، في وجهات نظرهم والتزاماتهم الأخلاقية ـ المعنوية.

ثمة، في الوقت نفسه، جملة من السمات المميزة والمواصفات المهمة للنزعة الأممية (الكوزموبوليتية) التي يمارسها هؤلاء ويمثلونها. فالبيئة المادية التي يسكنونها تكون في الغالب منسَّقة، مطهَّرة، متجانسة، ومُصْطنَعة. ورغم دنيويتهم الصارخة، لا يغادرون «البيت» على الإطلاق. وهنا فإن «المحل» و«المكان» لا يتعرضان للتدمير بمقدر ما يجري تحويلهما إلى واقعين مجردين سائبين، وعابرين. هذا ونجد صفة ضيق الأفق التي تميز هذه النزعة الأممية (الكوزموبوليتية) منعكسة أيضاً على الصعيد المبدئي. فهؤلاء لن يقولوا إن العولمة بحد ذاتها خير بلا شوائب، غير أنهم متأكدون دون أي شك من أن طبعة العولمة الخاصة اتي يتبنونها هم ـ تلك الظاهرة المحددة التي يحرصون على رفع لوائها بوصفهم وكلاء للعولمة، والتكنولوجيا التي توصل «بضاعتهم» ـ هي طبعة صالحة وسليمة. إنهم أمميون (كوزموبوليتيون)، لا ريب في ذلك، ولكن بأساليب محصورة ومعزولة بصورة مميزة.

الملاحظات

(1) لهذا الغرض، أجرينا مقابلات مع كبار مسؤولي وإداريي ثلاث وعشرين منظمة وشركة عابرة للحدود القومية، ريادية جميعاً في مجالاتها المختلفة على صعيد كوكب اورض. ومن هؤلاء تنفيذيون من منظمات مال وأعمال متعددة جنسيات مثل مريل لينتش، آرتشر دانييللز ميدلان، بورتر نوفيلي، وإي. تي. آند تي AT & T؛ من مؤسسات كوكبية متخصصة بتوفير سلع الثقافة الشعبية مثل نايك، ماكدونالد، إم. تي. ڤي MTV، فوكس القرن العشرين، وسي. إن. إن CNN؛ من منظمات دولية غير حكومية ممثلة لطَيْفٍ عريض من المصالح الخاصة بما فيها معهد آسبن، المركز الدولي للبحوث النسوية، مركز كارتر، نادي سيير، الرؤيا العالمية، ومؤسسة كونيلان للبحوث، غيرنبرغ؛ من حركات إنجيلية بروتستانتية عالمية مثل جيش المسيح (معسكر حملة المسيح الصليبية)، الرأفة الدولية، ركْزْ على الأسرة، التحالف المسيحي الدولي، وشبكة الإذاعة المسيحية؛ وأخيراً، حتى من منظمات مثل المنبر الدولي حول العولمة، منبر المعارضة المزعومة للعولمة. تنتمي هذه الهيئات إلى فريق الأطراف الفاعلة الأساسية الدائبة على صياغة النظام الكوكبي الناشئ.

(2) كراس صادر عن مركز العمل الدولي.

(3) آورباخ ميتال، معهد التخطيط للغذاء والتنمية. مقتبس في ندوة. «معترف على العولة» 14/ 4/ 2000 م.

(4) جيري ماندر، رئيس المنبر الدولي حول العولمة. مقتبس من كلمة الافتتاحية لندوة «تعرف على العولمة»، 14/ 4/ 2000 م.

(5) حسب ما جاء على لسان مساعد الرئيس كارتر، الدكتور ستڤن هوڤمان.

(6) كراس صادر عن مشروع الاقتصاد العالمي حول العولمة، بلا تاريخ.

(7) استناداً إلى اتصال أجريناه في شركة كوكا ـ كولا.

(8) تلك هي الصيغة التي أوردها المسؤول التابع لنادي سيبرا.

(9) مدير التسويق الكوكبي لدى شركة نايك.